



Tuesday, April 17, 2018
12:48 PM

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة مجلس الوزراء



السياسات العامة للدولة

أبريل 2018م

المقدمة:

السياسات العامة هي الأطر والموجهات التي تحكم مسار إعداد وتنفيذ الخطط الإستراتيجية والأهداف والخطط التشغيلية، وتعتبر النصوص الملزمة المستمدة من الدستور والقيم والآمال السائدة في المجتمع المعين. لذلك تعرف على أنها مجموعة الأوامر النافذة التي تتخذها السلطة التخطيطية العليا بالبلاد لتحقيق غايات الأمة.

ولقد عبر دستور السودان الإنتقالي عن هذه السياسات العامة في كثير من بنوده المختلفة.

كذلك فقد تم الاستفادة من مؤتمرات الحوار العديدة التي إنعقدت خلال الثلاث عقود الماضية والتي كان آخرها مؤتمر قضايا الإعلام، قضايا التعليم ومؤتمر تقييم وتقوم تجربة الحكم اللامركزي.

أما مؤتمر الحوار الوطني فقد أفرز 994 توصية منها 391 توصية حول قضايا السياسات المختلفة مما يعني ويؤكد إلزام الحكومة وجديتها في إنزال مخرجات الحوار لبرنامج عملي من خلال بناء هيكل وثيقة سياسات الدولة على مخرجات الحوار في المقام الأول.

تعتبر السياسات العامة للدولة الموجه والمرجع لكل السياسات القطاعية والتشغيلية، الأمر الذي يستوجب تنزيلها من خلال الخطط الإستراتيجية والمرحلية.

الوضع الراهن :

ملامح السياسات العامة للسودان موزعة ما بين دستور السودان لسنة 2005م والمرسوم الجمهوري المنظم لاختصاصات الوزارات وأسبقياهما ، إلا أنه لا توجد وثيقة واحدة تجمع كل هذه السياسات .

التحليل الاستراتيجي :

1. يتمتع السودان بموارد طبيعية هائلة من أرض ومياه وثروات معدنية وموارد بشرية مميزة من حيث المعرفة والتأهيل مما يمنحه الفرصة لتحقيق نهضة شاملة تجعله في مقدمة دول

الإقليم.

2. تصاعد تحديات سابقة ومستجدة تمثلت في الهجرة غير الشرعية وتجارة البشر ومكافحة الإرهاب والتهريب والمخدرات ، وهي تفرض على الدولة عبئاً مضاعفاً على قدراتها ومواردها وتماسكها الاجتماعي .
3. تنامي النعرات العرقية والقبلية في مواجهة الولاء للوطن .
4. المهتدات والتحديات التي كانت نتاجاً للعقوبات الاقتصادية ومشكلات التنمية وإدارة الموارد الطبيعية.
5. أفرزت سياسة التحرير المطلق وعمليات الخصخصة درجة من الاختلال كان لها تأثيرها السلبي على كفاءة الاقتصاد في الداخل والخارج وانعكس ذلك على القدرة الاقتصادية للدولة ، في سعر الصرف أو ميزان المدفوعات أو زيادة الإنتاج والإنتاجية لتحقيق الأمن الغذائي ورفع كفاءة الإنتاج الصناعي .
6. تحديات العولمة الثقافية وتطور أجهزة الاتصالات والفضائيات وأثرها على إزالة الحواجز الثقافية والتعليمية .
7. تعتبر البيئة من التحديات المتصاعدة في أهميتها ، لإنعكاساتها السالبة على صحة المواطنين ، نتيجة لإفرازات التنمية في التصنيع أو التعدين .
8. تحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع المواطنين .

التحديات السياسية :

1. كثرة وتشظي الأحزاب السياسية وتركيزها على صراعات السلطة يجعلها عرضة للاختراقات وتنفيذ الأجندة الأجنبية⁰
2. الإستهداف الخارجي والإختراقات وعدم قبول الآخر .
3. ازدياد النعرات القبلية والجهوية والدينية والمذهبية نظراً لما تمثله من بيئة صالحة للتطرف والاستقطاب السياسي الضار .
4. إستمرار بعض الحركات المسلحة في تبني الأجندة الأجنبية باستهداف قدرات الدولة وجهودها للتنمية .
5. التوازن في علاقات السودان الخارجية لتحقيق الإلتزامات الوطنية وارتباطها بالشركات الإقليمية والدولية.
6. المحافظة على ما تحقق من سلام في دارفور برعاية مستمرة لاتفاق الدوحة وباستكمال عودة المواطنين إلى قراهم وتحقيق متطلبات التنمية .
7. تعزيز القدرات المؤسسية للأجهزة الوطنية للقيام بأدوارها كاملة في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم .
8. تشكيل نموذج توافقي للديمقراطية في السودان ومواءمتها مع القيم والمبادئ والأعراف

والثقافات السودانية.

التحديات الأمنية:

1. استمرار بعض الحركات المسلحة في إستهداف بعض المناطق وإعاقتها لجهود التنمية إضافة إلى نزوح المواطنين وتأثير ذلك على الأوضاع الإنسانية .
2. عدم إستقرار الأوضاع في بعض دول الجوار وتأثيراته الأمنية الماثلة أو المتوقعة مثل تجارة السلاح أو تجارة البشر أو المهجرة غير الشرعية أو تهريب المخدرات أو دعم الحركات المسلحة .
3. طول الحدود واتساعها وضعف السيطرة عليها.
4. تهريب السلع الإستراتيجية كالذهب والعمللة .
5. الثقافات والمهجرات الوافدة وإنتشار تعاطي المخدرات وسط الشباب والتأثيرات السالبة لذلك على التماسك الأسري والمجتمعي .
6. اللجوء وما يترتب عليه من آثار أمنية وإقتصادية.

التحديات الخارجية:

1. أن يكون السودان جزء من المنظومة العالمية وله دوراً فاعلاً يلعبه.
2. الحفاظ على التوازن في العلاقات بما يخدم مصلحة الشعب السوداني ويتواءم مع قيمنا ومعتقداتنا.
3. المستجدات العالمية في السياسة الخارجية.
4. الصورة الذهنية للسودان.
5. الدور الذي يمكن أن يلعبه السودان في قضايا العالمية.

التحديات الاقتصادية :

1. العقوبات الاقتصادية الأحادية وأثرها على جهود التنمية.
2. تفجير القدرات الكامنة لإحداث طفرة حقيقية في الإنتاج والإنتاجية.
3. إستغلال التوازن بين الإيراد والمنصرف وأثره على مجهودات الدولة في التحكم على سياسات سعر الصرف والتنمية ومضاعفة الإيرادات .
4. اختلال التوازن في الميزان الخارجي بين الصادرات والواردات مما شكل ضغطاً على النقد الأجنبي.
5. الصراع الداخلي والخارجي على الموارد وأثره على ملكية الأراضي وتخصيصها للاستثمار وتداخل الحيازات.
6. تهيئة البيئة للإستثمار والتجارة الحرة.

التحديات الاجتماعية:

1. المهجرة والنزوح إلى المدن وعواصم الأقاليم أحدثت تحديات إجتماعية تمثلت مظاهرها في البطالة والفقر والجهل والمرض والجريمة ولا تزال معدلات الفقر 36% رغم الجهود المبذولة.

2. كبر حجم الإعاقة والبطالة بأشكالها المختلفة.
3. الانفجار السكاني في بعض دول الجوار وتدفعات الهجرة إلى السودان وتأثيراتها الاجتماعية المتوقعة في التوازن الديموجرافي .
4. الإعتماد على العمالة الأجنبية بدرجة كبيرة يفرض تحديات على النسيج الاجتماعي نتيجة للعادات والتقاليد والثقافات الوافدة .
5. النمط الإستهلاكي الكبير وأثر التقاليد السالبة في تحول المجتمع إلى مستهلك بما يتجاوز الإمكانيات المتاحة .
6. الخدمات التعليمية من خلال ترقية المورد البشري وتهيئته للقيام بدوره في التنمية والاستقرار .
7. اعتماد التمييز الأيجابي لأبناء الولايات والمحليات التي دمرتها الحرب ولمدة زمنية محدودة في مجال التعليم العالي .
8. لا تزال القضايا الصحية في إطار اللامركزية تحتاج جهداً وإهتماماً أكبر من حيث البنية التحتية للكادر والتمويل والتشغيل تركيزاً على الخدمات الوقائية وخدمات الإصحاح البيئي .
9. التطورات التقنية ودورها في الإعلام الجديد ووسائل التواصل الاجتماعي وإشاعة وتبادل المعرفة ، وتوسع دور المجتمع على حساب الحكومة .
10. ترسيخ الهوية السودانية القائمة على أساس المواطنة وتوجيه المجتمع نحو القيم الاجتماعية والثقافية الجامعة ودعم المؤسسات الإعلامية لذلك .
11. توجيه الخطاب السياسي والإعلامي الخاص والعام والصحف والإعلام الإلكتروني للتعبير بتوازن يسهم في تعزيز الهوية السودانية .
12. إدارة التنوع الثقافي وتعميق المفاهيم الدينية لترسيخ أسس التعايش السلمي في المجتمع.
13. التمييز الإيجابي للمناطق والمجموعات التي تعاني التهميش في الحقوق واحترام خصوصيتها الثقافية توافقاً مع المواثيق والأعراف الدولية. والاعتراف بالتنوع وحسن إدارته وإعطاء الثقافات المحلية حظها من التطور الإعلامي لتعزيز ثقافة التسامح .
14. إعادة تأهيل مراكز الرياضة ودورها في المجتمع وأثر ذلك على إستنهاض طاقات الشباب .
15. ضمان الطهارة والاستقامة في الحياة العامة عن طريق الإلتزام بالسلوك والقيم الدينية وبناء مجتمع الفضيلة .

منهجية إعداد السياسات العامة للدولة:

في العام 2016م وبمبادرة من مجلس الوزراء والإستعانة بعدد من الخبراء في

مجال السياسات العامة تم إعداد وثيقة أولية للسياسات العامة ثم جاءت بعد ذلك مخرجات الحوار الوطني فكان لابد من أن يتم مراجعة الوثيقة الأولية والتأكد من إستيعابها لكل توصيات الحوار الوطني بإعتباره المشروع القومي الأول للدولة السودانية الحديثة.

وحرصاً من الدولة على تأكيد إلتزامها بالحوار الوطني وجعله برنامجاً تنفيذياً لها فقد شكلت لجان لإدماج مخرجات الحوار الوطني فكانت اللجنة الوزارية لمراجعة الوثيقة وإدماج توصيات الحوار الوطني الخاصة بالسياسات العليا وقد قامت اللجنة بعقد (8) إجتماعات تمكنت من خلالها من إعداد الصياغات العلمية للسياسات، ثم تم تكوين لجنة مصغرة من الخبراء لإعادة قراءة الوثيقة والتأكد من النهج العلمي المتبع في صياغة التوصيات حتى خرجت السياسة العامة بهذا الشكل، لتعبر عن الواقع الراهن والسياسات التي سوف تتخذها الدولة وآلياتها للتنفيذ والمتابعة والتقييم لهذه السياسات.

آملين بذلك الماضي قدماً نحو دولة المؤسسات التي تحكمها القوانين والسياسات بما يمكن من قياس الأداء بشكل علمي ودقيق.

السياسات

1/ مجال الحكم والإدارة:

1/1 محور المواطنة والهوية :

1/1/1 اعتبار الهوية السودانية أساس المواطنة وفق ميثاق متفق عليه ليستوعب ثقافات المجتمع المختلفة ولغاته ومقوماته الاجتماعية وتاريخه الوطني المشترك وترسيخ مفهوم الانتماء للوطن من خلال تعميق الارتباط بتاريخ السودان. مع توجيه المجتمع نحو خصوصية الهوية

السودانية والأشكال التراثية، وذلك بالنهوض بالبحث العلمي في مجالات التراث والثقافة المحلية والقومية. وتوفير المنابر الإعلامية لها مع إقامة متحف للآثار السودانية والتراث بالولايات المختلفة، مع تعزيز دور المتحف القومي. والفنون الشعبية ودعم المؤسسات التي ترمي هذه القضايا دون إهمال للانفتاح مع الأمم الأخرى .

1/1/2 المحافظة على هوية الأمة وتنمية قيم الخير والبر فيها وتقوية دواعي التماسك والترابط الاجتماعي من خلال برامج هادفة وقاصدة وتحقيق الأمن الاجتماعي والعدالة الاجتماعية بالتنمية المتوازنة والمستدامة في الريف والحضر. الالتزام بتحقيق العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات والثروة والسلطة والمشاركة في عملية التدافع الثقافي والحضاري من خلال تقديم الرسالة الأمينة والصادقة ذات المحتوى القيمي والأخلاقي .

1/1/3 الموازنة الرشيدة بين احتفاظ الشعب السوداني بأصالة قيمة الثقافة الذاتية وبين انفتاحه وضمان تفاعله الإيجابي على حداثة الثقافات والمعارف الإنسانية على المستويين الإقليمي والعالمي ، وذلك نأياً عن الاستلاب الحضاري وتحصيناً في وجه الغزو الثقافي والبلوغ بالتنوع الثقافي في تكوين المجتمع إلى درجات متقدمة من إثراء التماسك الاجتماعي وتعزيز السلام الاجتماعي ، وتنمية التنوع نحو التلاقح الثقافي والاجتماعي ، وتعميق المفاهيم الثقافية لبلوغ مستويات متقدمة في ترقية السلوك والإبداع المتميز بين سائر الثقافات الأخرى ، سواء في حقول العلم والفكر ، أو في ألوان الآداب والفنون .

1/1/4 التركيز على السمات والصفات التي تعزز الشخصية السودانية من خلال تعميق الارتباط الوجداني بالعلم السوداني والنشيد الوطني وتعزيز النزى القومي والتوسع في غرس المفاهيم الوطنية والقيم الاجتماعية والثقافية الجامعة في المناهج الدراسية .

1/1/5 التأكيد على أن الأسرة هي مدرسة الهوية الأولى لذا يجب أن تكون مصدراً قوياً لزرع الوطنية والقومية في وجدان النشء وتزويد الأسرة بكل الوسائل التي تضمن لها تربية نشء ملم بكل مكونات الهوية السودانية الجامعة لكل أطراف الشعب السوداني وتربية الأجيال على معرفة حقوق وواجبات الفرد في المجتمع وتجاه الوطن وتعلم أسس دولة القانون والعلم والدين القويم .

1/1/6 نشر الثقافة السودانية في المجتمعات المحلية والإقليمية والعالمية. وذلك باستغلال الفرص المتاحة في الإعلام الدولي، والمشاركة القوية والمتميزة في النشاط الإعلامي المحلي والعالمي، بالإعلامي المؤهل، والرسالة الواضحة، والوسيلة الفاعلة. وتعميم القيم والمبادئ والمفاهيم والمحافظة على التقاليد السمحة وحماية المجتمع من الاستلاب الفكري.

1/1/7 التأكيد والتمسك بضرورة رعاية العلاقات البينية بين المجموعات السودانية التي تسكن بعضها وإنشاء المؤسسات والجمعيات والمراكز التي تقوى هذه العلاقات وتشجع على استمرارها ومنها ساحات الترويج والترفيه والبرامج الوطنية والاحتفالات الدينية التي تقام فيها

وذلك بما يتفق مع الأخلاق الحميدة وروح التعاون والتعاقد والتكافل.

1/2 محور السلام والوفاق الوطني :

1/2/1 اعتماد آليات مجتمعية دائمة لتحقيق السلام. وتقوية دور منظمات المجتمع المدنية الوطنية ودعم مناشطها، وتقنين وتأهيل الإدارة الأهلية لتمكينها من أن تلعب دورها في عقود التصالح بين القبائل والمتخاصمين، وتطوير وتقنين وتأهيل نظام الإدارة الأهلية بتوافق السكان ليؤدي دوره في حفظ الأمن والاستقرار والعدالة، وتقوم بدورها الاجتماعي على مبادئ الدين الحنيف والقيم السمحة وحفظ الحقوق، على أن لا تتقاطع سلطاتها وصلاحياتها مع الإدارة المحلية والسلطات ذات الصلة بعيداً عن التدخلات السياسية وسن قانون بذلك.

1/2/2 التأكيد على حماية مصالح البلاد العليا وإعلاء مصلحة الوطن على ما سواها، وتقديمها على المصالح الحزبية والشخصية الضيقة ، وذلك ببناء عقد سياسي عن طريق التفاوض والتسوية السلمية واستكمال الحوار الذي يهدف إلى خلق الإجماع الوطني ويعزز الاستقرار السياسي ويوقف الحرب والنزاعات القبلية ويجرم العنف والظلم والتهميش ونبذ الانحياز الجهوى والتعصب القبلي، ويعزز ويدعم عملية السلام واستدامته كأولوية مطلقة في سياسات السودان الداخلية.

1/2/3 حماية مقومات الأمن القومي العليا بأبعاده الشاملة، والمحافظة على سيادة الدولة واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها، وتعزيز مفهوم الدولة وسيادتها كإطار للعمل السياسي.

1/2/4 تحقيق ممسكات السلام والوحدة، وذلك بإنزال الحوار الوطني على مستوى القطر وإطلاق حملات تنويرية وتوعوية شاملة بمخرجاته، مع العمل على التسويق لخارطة التحولات السياسية في البلاد. وأن يكون الحوار مفتوحاً بما يسمح بإجراء حوارات لاحقة تشترك فيها الأحزاب والحركات ومنظمات المجتمع المدني والدعاة والقيادات الأهلية والخبراء.

1/2/5 تحقيق العدالة في توفير الخدمات والتوظيف العام باعتبار ان العمل العام في الدولة حق وواجب وشرف يقوم على الكفاءة والأمانة ولا يجوز التفرقة في توليه بسبب اللون السياسي أو الجنس أو الإعاقة أو القبيلة أو الجهة أو المعتقد .

1/2/6 التأكيد على ضرورة النأي عن الصراعات الجهوية وعدم الإقصاء والاستقطاب الديني والعرقي. مع العمل على تعزيز حرمة الدماء والتصدي لمداخل الفتنة بين أبناء الأمة وإشاعة ثقافة الأخوة والمحبة والإيثار، من خلال تحفيز الإرادة السياسية على الدعوة للتصالح والتعافي والتسامح والتوافق والمشاركة الجماعية الفاعلة من أجل بناء الثقة.

1/2/7 تعزيز قيم الحرية والشورى والحوار والسلام والوحدة ومواجهة ونبذ العصبية والجهويات السياسية والعنف. بناء الثقة والاعتراف بالآخر والإقرار بوجود المعارضة. وبمشاركتها الفاعلة في تحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة، وانتفاء وسائل القمع والإقصاء

مع الالتزام بتنفيذ كافة الاتفاقيات الموقعة بين الحكومة والأحزاب والحركات المسلحة لأنهم عقد واجب الوفاء به . برامج قوية ونافذة.

1/2/8 رفع الحس الوطني والأمني وتعميق وتقوية روح الولاء والعزة والانتماء للوطن. بالحد من تنامي العصبية الدينية السياسية الجهوية والإقليمية، والولاءات تحت الوطنية. وتنمية الوعي الديني وتطوير الثقافة الوطنية كمعين على تجاوز التطرف. وتوظيف التنوع الفكري والثقافي والديني في تقوية وتعزيز الانتماء الوطني وترسيخ مرتكزات الوحدة الوطنية على مبدأ "الوحدة في التنوع". ومعالجة الظواهر السالبة من قبلية وجهوية ومناطقية ونبذها وفق برامج توعوية وتنموية ومعالجات تعمق من الأداء وتحقق العدالة ، ورد المجتمع إلى القيم الموحدة والجامعة. ونبذ الانحياز الجهوى والتعصب القبلي وتغليب مصلحة الوطن على ما سواها. وسن قوانين صارمة تجرم التمييز السليبي في العمل العام المبني على الانحياز الجهوى والتعصب القبلي.

1/2/9 تعزيز التعايش السلمي بمعالجة أسباب الصراع بالحوار المثمر. وإرساء التسامح الديني ونشر الوسطية والاعتدال ونبذ العنف والتطرف والاعتراف بالتعدد العرقي والديني وإطلاق حرية التعبد وحرية إقامة الشعائر والحرية الثقافية وإشاعة أجواء التصالح والتسامح والتعايش السلمي. وتعزيز حرمة الدماء والتصدي لمداخل الفتنة بين أبناء الأمة وإشاعة ثقافة الأخوة والمحبة والإيثار، من خلال برامج قوية ونافذة. وإجراء الصلح بين القبائل والمتخاصمين ، تقوم على مبادئ الدين الحنيف والقيم السمحة وحفظ الحقوق.

1/2/10 رد المظالم كوسيلة لإقرار مصالحة بين الأطراف المتنازعة على مختلف تصنيفاتها والافتداء بتجربة العدالة الانتقالية. دفع تعويضات عادلة لكل من لحق بهم الضرر جراء الحرب. اعتماد التمييز الإيجابي في السلطة والثروة للمناطق المتضررة بالحروب والنزاعات وتمكين مواطنيها من المشاركة القومية وإدارة مناطقهم وفق الدستور والحكم الفدرالي) مع إرفاق مذكرة تفسيرية توضح مطلوبات التمييز الإيجابي. وذلك في الفترة حتى 2020م.

1/2/11 إعادة هيكلة المفوضيات المساعدة سواء في عمليات الدمج أو الإلغاء أو الإبقاء وتأهيل المتأثرين بالحرب نفسياً وبدنياً ودمجهم في المجتمع من خلال لجان فنية متخصصة تشكل للنظر فيها بما لا يتعارض مع الدستور والاتفاقيات الموقعة مع الحركات المسلحة. مع الالتزام الصارم بإنفاذ العهود والمواثيق والاتفاقيات المحلية والدولية الموقع عليها.

1/2/12 وضع برنامج تنموي شامل للنهوض بالمناطق التي تأثرت بالحرب لحل مشكلة النازحين واللاجئين وإعادة بناء النسيج الاجتماعي في مناطق النزاع والأحداث لتهيئة المناخ الملائم للعودة الطوعية للنازحين وتقديم المساعدات الإنسانية لهم ، وتعويض المتضررين من الحرب. وضمان حق العودة الآمنة للنازحين واللاجئين إلى أراضيهم المهجورة بسبب الحرب. مع العمل على إيجاد مؤسسات مختصة بالإنذار المبكر تساعد في رسم خطط وبرامج تعمل

على استدامة السلام.

1/2/13 بناء جسور الثقة بين القيادة والمواطنين. وذلك بتحضر الإرادة السياسية بالتوافق والمشاركة الجماعية من أجل بناء الثقة والاعتراف بالآخر. والالتزام بتنفيذ كافة الاتفاقيات الموقعة بين الحكومة والأحزاب والحركات المسلحة لأنها عقد واجب الوفاء به. والسعي لتحقيق السلام عبر منهج الحل الشامل الذي يتأسس على المنهج العلمي لبحث جذور الأزمة ووضع برنامج متفق عليه وطنياً لتحقيق ذلك. فقد ثبت أن الاتفاقيات سلام الجزئية مع فصائل أو مجموعة فصائل لم تحقق السلام المنشود.

1/2/14 تحقيق العدالة والسلم الاجتماعي بمراجعة قسمة السلطة والموارد القومية. والتأكيد على القسمة العادلة للثروة والسلطة والاهتمام بقضايا الهامش والمناطق المتأثرة بالحروب والجفاف والتصحر. وتخصيص نسبة مرضية من عائدات المشروعات القومية بالولايات لتنمية المجتمعات المحلية في إطار المسؤولية الاجتماعية.

1/2/15 رد المظالم كوسيلة لإقرار المصالحة بين الأطراف المتنازعة على مختلف تصنيفاتها والافتداء بتجربة العدالة الانتقالية. دفع تعويضات عادلة لكل من لحق بهم الضرر جراء الحرب. اعتماد التمييز الإيجابي في السلطة والثروة للمناطق المتضررة بالحروب والنزاعات وتمكين مواطنيها من المشاركة القومية وإدارة مناطقهم وفق الدستور والحكم الفدرالي) مع إرفاق مذكرة تفسيرية توضح مطلوبات التمييز الإيجابي. وذلك في الفترة حتى 2020م.

1/2/16 تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة بتعزيز إنفاذ القوانين والسياسات غير التمييزية. وتحقيق الأمن وترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية. والحث على المشاركة المجتمعية الفاعلة. وضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات وكفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية.

1/3 محور الحكم الرشيد:

1/3/1 إنشاء مفوضية قومية لترسيم الحدود تمهيداً لإصدار تشريع قومي لترسيم الحدود السياسية والإدارية وإصدار قانون للأراضي لضمان قيام واستمرارية المشروعات الاستثمارية مع مراعاة الحقوق التاريخية للأفراد واستقلال ثروات باطن الأرض والحقوق الزراعية والرعية وحقوق التحجير في الأرض على أن تحدد الولاية نسبة القائم للمحلية التي بها المشروع أو المنتج من باطن الأرض مع ضرورة إنشاء مفوضية قومية للإدارة تتبع لرئاسة الجمهورية.

1/3/2 احترام مبدأ الشرعية الدستورية بإقرار دستور يعبر عن إرادة الشعب، وأن يكون الدين والعرف وكريم المعتقدات مصادر رئيسة للتشريع، وإقرار الفصل بين السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية، والالتزام بسيادة الدستور وحكم القانون والتداول السلمي للسلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة.

1/3/3 تلتمز السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بالشرعية الدستورية والقانونية للنظام الحاكم والتأكيد على استقلالية المحكمة الدستورية مالياً وإدارياً، تمشياً مع التوجه العالمي القاضي بضرورة قيام كيان منفصل للقضاء الدستوري. وأن تتولى المحكمة الدستورية حماية مقومات النظام بالفصل في الدعاوي المتعلقة بهذا الشأن، ترسيخاً لمعايير الحكم الراشد المتمثلة في الشفافية والمشاركة والعدالة والديمقراطية وتكافؤ الفرص وسيادة حكم القانون والتكافل.

1/3/4 الالتزام بالمؤسسية لتكوين دولة المؤسسات. وذلك بتفعيل الآليات التي تتولى عمليات التخطيط وتوزيع الإيرادات والمشروعات الإستراتيجية والاستثمارات بعدالة. ودعم الدولة للبحوث والدراسات في مجال مكافحة الفساد وغسيل الأموال والاستفادة من هذه الدراسات في الإصلاح المؤسسي، وتوسيع قاعدة مشاركته المواطنين في صنع السياسات العامة ومتابعة الموازنة العامة للدولة.

1/3/5 تعزيز استقلال القضاء والتوسع في إنشاء وانتشار المحاكم والنيابات واستكمال جهود الإصلاح التشريعي والقانوني وتطوير قدرات النظام العدلي وتبسيط إجراءاته. وعدم التوسع في الحصانات على المستوى السيادي والتشريعي والتنفيذي والأجهزة العسكرية والأمنية وتقييد إنشاء المحاكم الخاصة والمحاكم الشعبية.

1/3/6 ضمان حرية الاعتقاد والعبادة وحرية التجمع والتنظيم وفق الدستور والقوانين. وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني والأفراد والإعلام في الرصد والرقابة لمكافحة الفساد بإسناد تلك الأدوار لها في القانون.

1/3/7 إجراء إحصاء سكاني جديد وفق المعايير الدولية بعد أن توفر المناخ الملائم وفق مقتضيات الحوار وتبني سياسات تمكن من إعادة توزيع السكان. زيادة القوة العاملة إلى إجمالي السكان.

1/3/8 الالتزام بالتخطيط الإستراتيجي منهجاً وسلوكاً، والتأكيد على حاكمية الخطة الإستراتيجية القومية للجهاز التنفيذي. بأن يضمن ذلك في الدستور ويسن من القوانين ما يحرم الخروج عن الإستراتيجية. مع العمل على هيكلة أجهزة الدولة التنفيذية لاستيعاب مهام التخطيط الإستراتيجي، وبلورة المسار الاستراتيجي للدولة، وتقديم قيادات سياسية وفق المؤسسية ومعايير الكفاءة، ذات أفق وتفكير ومعرفة بالإستراتيجية وعلوم الإدارة والأمن القومي، كترتيب وطني لتأمين الحلم الوطني. وضمان حسن إدارة التنافس والصراع الإستراتيجي الدولي حول المصالح. وتعزيز وتأمين آلية صناعة ودعم واتخاذ القرار وتوسيع قاعدة مشاركة القوى السياسية الوطنية في صناعة القرار المتعلق بالمسار الإستراتيجي والأمن القومي.

1/3/9 اعتماد برنامج إصلاح الدولة كبرنامج مستمر يهدف إلى الارتقاء بالأداء لمستوى

الإمكانات المادية والبشرية المتاحة واعتماد المؤسسة في الخدمة المدنية وذلك بمراجعة الهياكل ، وتطوير النظم ، وتحسين أساليب أداء الأعمال، وتوفير الموارد البشرية والمادية المطلوبة، ورفع القدرات، والارتقاء الجدارات المهنية بالقيم المشتركة، في إطار إستراتيجية الدولة.

1/3/10 تعزيز استقرار التشريعات والهياكل والقوانين لمدة زمنية كافية تمكن من إخضاعها للمراجعة والتقييم والتقويم بغرض تحقيق المصلحة العامة. وضرورة الثبات والاستمرارية في هياكل الدولة وسياساتها العامة لضمان الاستقرار المؤسسي والإداري.

1/3/11 اعتماد معايير الحكم الراشد في جودة الانتخابات وشفافيتها. تعزيزاً لأدب الحوار الوطني والتنافس السياسي الناضج والتداول السلمي للسلطة. وتشكيل ثقافة سياسية تؤسس لمجتمع يؤمن بالحرية والمساواة مضموناً وسلوكاً. وذلك بإنشاء مفوضية جديدة مستقلة للانتخابات ومن شخصيات مستقلة بالتوافق السياسي. قادرة على إدارة العملية الانتخابية بكفاءة ورشد، ولها القدرة أيضاً على النظر في أي أساليب غير قانونية إن بدت ، وان تصدر قراراً في شأنها، وتحدد الجزاءات التي توقع عند ارتكاب الأساليب الفاسدة غير القانونية. بالتنسيق مع وزارة العدل لإنشاء نيابة متخصصة لنظر كل الجرائم التي ترتكب من خلال ممارسة العملية الانتخابية مع تحديد القيد الزمني لتلك الإجراءات.

1/3/12 الإبقاء على نظام الدوائر الجغرافية والقوائم الحزبية والنسبية. واستخدام الوسائط التكنولوجية الحديثة في عمليات الانتخاب والترشيح لزيادة الشفافية والمصداقية . التأكيد على عدم استخدام السلطة لآلياتها في دعم مرشح أو حزب. ومنح فرص متساوية عبر الإعلام الرسمي للقوى السياسية المختلفة لعرض برامجها الانتخابية.

1/3/13 اعتماد نظام الحكم الفدرالي كمنهج للحكم الاتحادي في مستوياته الثلاثة الاتحادي والولائي والمستوى المحلي بعد تقويته كسلطة حكم. ووضع المعايير التي تحكم الولايات بكيفية تكوين الحكومات المحلية وإنشاء المحليات وتحديد سلطاتها في فرض الرسوم والضرائب باعتبار أن الحكم المحلي شأن اتحادي تتولى الولاية تنظيمه وفقاً لمعايير تحددها القوانين.

1/3/14 الموافقة على الإبقاء على مستويات الحكم بشكلها الحالي في فترة حكومة الوفاق الوطني والنظر مستقبلاً في موضوعاً لأقاليم بعد إجراء دراسة معمقة للتجارب السابقة وتجارب الدولة الشبيهة من خلال نخبة متفرغة متخصصة.

1/3/15 الالتزام بالحكم اللامركزي كخيار أفضل لحكم البلاد، وتطبيق اللامركزية وفق ضوابط تعزز الوحدة الوطنية وتوسع قاعدة المشاركة، وتطوير النظام اللامركزي وتدعيم وتقوية مقومات الحكم الاتحادي، وتمكين مستويات الحكم الولائي والمحلي وترسيخ دعائمها، وتعزيز السلطة المركزية في المسائل السيادية دون الإخلال بنظام الحكم اللامركزي، وكفالة حق

الولايات في وضع إستراتيجيات في إطار تكاملي وتوافقي مع الإستراتيجية القومية.

1/3/16 التأكيد على دور ديوان الحكم الاتحادي في التنسيق والاتصال والائتمار بين الولاية والأجهزة الولائية مع رئاسة الجمهورية والأجهزة الاتحادية. تأهيل وتمكين أجهزة الحكم المختلفة من خلال التوزيع العادل للكوادر البشرية المؤهلة والمدربة تكثيف برامج التدريب للكوادر العاملة بالولايات ومحلياتها ورفع القدرات وتنمية المهارات وتوفير معينات العمل لمواكبة التطورات المتسارعة في المجال. وتوفير معينات العمل لها وإحكام عملية التنسيق فيما بينها.

1/3/17 تحقيق وتأكيد الالتزام بالنظام الفدرالي تحقيق الوحدة الوطنية ووحدة وجدان الشعب السوداني باعتماد التمييز الإيجابي في السلطة والثروة للمناطق المتضررة بالحروب والنزاعات وتمكين مواطنيها من المشاركة القومية وإدارة مناطقهم وفق أحكام الدستور.

1/3/18 تحديد نسبة عادلة في المشاريع القومية لصالح الولاية التي يكون فيها المشروع القومي لدعم الخدمات. ومراعاة حقوق السكان المحليين في التمتع بالعمل في المشروعات والخدمات وحفظ حقوق الأجيال القادمة في موارد البلاد. مع إعطاء أولوية قصوى (التمييز الإيجابي) للأقاليم المتأثرة بأسباب بالحرب والنزاعات والأقل نمواً في التنمية والخدمات.

1/3/19 تطوير نظام قسمة السلطة والدخل بين المركز الولايات من جهة و بين الولايات والمحليات من جهة أخرى بما يحقق التوازن والعدالة والتنمية على مستوى الولايات وعلى مستوى المحليات. تحدد المفوضية الأسس والمعايير التي تستند عليها في القسمة الأفقية للإيرادات بين الولايات والتي تكون عملية وشفافة وقابلة للتحقق.

1/3/20 تحديد الاختصاص وسلطة التصرف والتخصيص والمنح للاستثمار وغيره في الأراضي والمعادن والضرائب والرسوم بين مستويات الحكم ، بما لا يضر أو يقلل من فرص الدولة في إدارة تعاون دولي يقوم على معادلة التبادل الاستراتيجي بين الموارد الطبيعية مقابل مصالح إستراتيجية.

1/3/21 المراجعة الدورية للمزايا التي منحتها اتفاقيات السلام لبعض الولايات في السلطة والثروة على ضوء النتائج المحققة بما لا يخل بموازين العدالة والمساواة.

1/3/22 التأكيد على استقلالية المحليات لممارسة اختصاصاتها في إطار السلطة الولائية والمركزية، وتمكين الحكم المحلي المنتخب شعبياً كقاعدة أساسية للحكم. بالتأكيد على أنه مستوي أصيل من مستويات الحكم. ومنحه سلطات أوسع باعتباره الأقرب للمواطن لتقديم الخدمات والتنمية المحلية. وتخصيص موارد مالية تتناسب مع اختصاصاته ومسئوليته باعتباره المستوى المعني بتقديم الخدمات للمواطنين.

1/3/23 محاربة الفساد وتبسيط إجراءات التقاضي الإداري إعمال مبدأ المساءلة والمحاسبة القانونية. وإنشاء النيابة الإدارية بتقوية أنظمة الرقابة والمحاسبة. وذلك بتقوية آليات وقوانين ضبط المال العام ومكافحة الفساد والاطمئنان على أن يكون أي مال عام خاضع للمراجعة

والمحاسبة وتعزيز دور المراجع العام وتحقيق استقلالته.

1/3/24 اعتماد معايير الحكم الراشد في مكافحة الفساد والإفساد والاستعانة بتجارب البلاد الأخرى في ذلك. وإنشاء مفوضية قومية مستقلة لمحاربة الفساد بموجب نص قانوني على أن تكون هذه المفوضية مستقلة تماماً عن الجهاز التنفيذي. ويتمتع أعضاؤها بالاستقلالية والكفاية والأمانة والاستقامة.

1/3/25 محاربة جرائم الفساد بحسب تعريفها في قانون المفوضية القومية لمحاربة الفساد أو قانون الثراء الحرام والمشبوہ أو جرائم غسل الأموال أو أي من الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها حكومة السودان. وتضمن الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية في مجال مكافحة الفساد والثراء غير المشروع وجرائم غسل الأموال ومحاربتها في الدستور باعتبارها جزءاً منه كما هو الحال في المواد المتعلقة بالحقوق والحريات. ودعم الدولة للبحوث والدراسات في مجال مكافحة الفساد في إطار الإصلاح المؤسسي.

1/3/26 تعزيز الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان. وذلك ببسط الحريات الأساسية وصون كرامة الإنسان بالنص عليها في الدستور والقوانين وتطبيقها بدقة. ومراجعة كل القوانين المتعلقة بالحريات وحقوق الإنسان إصدار القوانين التي تعزز قيم الحرية والديمقراطية واحترام خصوصية الأفراد والجماعات.

1/4 محور الدفاع والامن :

1/4/1 رفع القدرة القتالية للقوات المسلحة بما يمكنها من تحقيق المهام المناط بها. وذلك بتحديث وتطوير الأجهزة الأمنية من حيث العتاد و الإعداد ورفدها بالقوى البشرية المطلوبة والموارد المالية اللازمة وتوفير المعلومة الدقيقة في وقتها لجهة الاختصاص عبر قنوات آمنة مقتدرة مهنيًا.. وتدريب منسوبي القوات النظامية وتحسين أوضاعهم . والاستفادة من التقنيات الحديثة في تطوير الأداء.

1/4/2 بسط هبة الدولة بوضع الترتيبات لتقنين حمل السلاح الشخصي وتسريح المليشيات القبلية وغيرها والالتزام التام والكامل بعدم إنشاء أي وحدات مسلحة موالية للتنظيمات السياسية والأهلية. ليكون السلاح حصراً للقوات النظامية وفق المهام التي يحددها الدستور. وتنفيذ الاتفاقات السابقة بما يحقق قومية القوات النظامية لأداء مهامها الوطنية.

1/4/3 نزع السلاح من المليشيات والمواطنين. ودمج قوات الدعم السريع والدفاع الشعبي وحرس الحدود وقوات الحركات في القوات المسلحة السودانية ودمج الشرطة الشعبية في الشرطة الموحدة. ودمج وتسريح كافة القوات المساعدة والقوات المساندة والصديقة للقوات النظامية وتسريح المليشيات القبلية وغيرها وفق القوانين والمعايير والترتيبات الأمنية لتعزيز دور القوات المسلحة والشرطة وجهاز الأمن.

1/4/4 التأكيد على قومية القوات وضمائم مهنيتها وحياديته وإحترافيتها وإرتكازها على

عقيدة عسكرية وأمنية وطنية. وتطوير قوانينها ولوائحها وفق آلية قومية. النأي بالقوات المسلحة بعيداً عن الصراعات السياسية والمذهبية والجهوية. وأن تنأى جميع الأجهزة الأمنية عن ممارسة التجارة والاستثمار والخدمات وتركز اهتمامها على تحقيق الأمن القومي.

1/4/5 تطوير ورفع كفاءة وقدرات القوات المسلحة والشرطة والأمن بتوطين الصناعات الدفاعية والأمنية والاهتمام في ذلك بترقية بحوثها التقنية وحسن توظيف الموارد عبر التنسيق مع إدارة الموارد بين القوات. لامتلاك أفضل التقنيات القتالية الحديثة ونظم الإنذار المبكر والاستشعار والاتصال ورفع كفاءة مواجهتها بما يمكنها من التنبؤ بالمهددات امتلاك قوة الردع وتحقيق مهامها في حماية البلاد والمواطنين.

1/4/6 رفع كفاءة ومهنية قوات الشرطة والأمن بما يمكنها من المحافظة على أرواح المواطنين وممتلكاتهم. ومكافحة التهريب بكافة أنواعه والمخدرات بانتهاج المنهج العلمي والدراسات والبحوث لدراسة مشكلات الجريمة ، وتوفير التقنية والمعينات اللوجستية لزيادة قدرة الكشف عن الجرائم و جمع الأدلة.وتطبيق القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان منعاً للانتهاكات . واعتماد مركزية الدفاع المدني في مجال الوقاية والسلامة والإنقاذ لأهميته في عمليات درء الكوارث. تحقيق السلامة المرورية.

1/5 محور العلاقات الخارجية:

1/5/1 توطيد العلاقات الدبلوماسية مع دول العالم وفقاً لمفهوم المصالح والمنافع العليا والمبادئ والاصول الاخلاقية وتعزيز قيم الحقوق الانسانية الفاضلة وكرام معتقدات الخير الانسان في الحرية والعدالة والتآخي والتسامح والتوافق بين بني الانسان كافة في جميع أرجاء المعمورة للإفتتاح على العالم الخارجى وتصحيح مسار علاقات السودان الاقتصادية مع جميع دول العالم والمؤسسات الدولية .

1/5/2 تعزيز ودعم عملية السلام وتسويق خارطة التحولات السياسية في البلاد عن طريق التفاوض السياسى والتسوية السلمية وإستكمال الحوار الذى يهدف إلى خلق الاجماع الوطنى وتحقيق السلام كأولوية مطلقة في سياسات السودان الخارجية

1/5/3 إحترام خيارات الشعوب وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحل النزاعات بالطرق السلمية والسعى لاصلاح المؤسسات الدولية وفي مقدمتها مجلس الامن حتى يصبح أكثر تعبيراً عن التنوع الذى يتمتع به المجتمع الانسانى مع إعطاء قوة وصلاحيات اكبر للجمعية العامة للأمم المتحدة .

1/5/4 الالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية والاقليمية التى أصبح السودان طرفاً فيها والمثصادقة علي الإتفاقيات الدولية التي لم يوقع عليها من قبل والتي لاتتعارض مع مصالح البلاد العليا .

1/5/5 السعي الجاد لتحسين علاقة الدولة بمحيطها الإقليمي والدولي ، وإحترام سيادة

الدول . وإقامة العلاقات والتوازنات المحلية والإقليمية على أساس المصالح المشتركة ، وتعزيز التعاون والعلاقات السياسية والإقتصادية والأمنية مع جميع الدول الإفريقية والعربية والقيام بدور نشط وفاعل في اللجان المشتركة والمنظمات السياسية والإقتصادية والإقليمية التابعة لها وتعزيز التعاون العربي والإفريقي وحفظ التوازن في علاقاتنا مع المجموعتين .

1/5/6 تعزيز التعاون مع الكيانات الإقليمية والدولية التي ينتمي اليها السودان والمشاركة في أنشطة التجمعات الإقتصادية والسياسية خاصة حركة عدم الإنحياز ومجموعة (ال77) والجامعة العربية والإتحاد الإفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي والإيقاد بهدف إقامة نظام إقتصادي عادل وعالم يسوده السلام وحكم القانون والحرية والديمقراطية . تقوية العلاقات والتعاون مع مجموعة البركس ((BRICS GROUP البرازيل / روسيا/ الهند/الصين/جنوب إفريقيا. التعاون مع دول الخليج .

1/5/7 تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية حتي يتم التطبيع مع مؤسسة بريتيون وودز الدولية (هي مجموعة البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي ، هي المدينة التي إنعقد فيها الإجتماع التأسيسي لإنشاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عام 1945م بالولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي لمساعدة هذه الصناديق في إعفاء الدين الخارجي . ومواصلة الجهود الرامية لتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة بهدف رفع إسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب .

1/5/8 تعزيز سياسة حسن الجوار بإقامة علاقات متطورة مع دول الجوار ورعايتها بما يحقق المصالح لشعوب المنطقة . بناء علاقات إستراتيجية ثابتة وذات خصوصية قائمة على مبدأ الجوار الآمن وتعزيز التعاون على أساس المصلحة المشتركة ومعالجة الملفات العالقة كأولوية ضرورية وأساسية . تنمية المصالح التجارية والإقتصادية مع دول الجوار وإستخدام موقع

السودان المتميز في تعزيز الحوار والتلاقح بين الثقافات الإسلامية والعربية والإفريقية والعالمية . 1/5/9 تطوير الحدود وتشجيع التبادل الإقتصادي وفقاً للنظم الجمركية والمصرفية المعمول بها . والعمل على إنشاء مناطق تجارية على طول الحدود المشتركة بين البلدين . خاصة مع الدول ذات الخصوصية في علاقاتها مع السودان (مصر ، جنوب السودان ، إثيوبيا ، إرتريا ، تشاد ، ليبيا ، وإفريقيا الوسطى) بتعزيز التعاون والعلاقات السياسية الإقتصادية الثقافية الإجتماعية والأمنية على أن تحظى علاقة السودان بدولة جنوب السودان بإهتمام أكبر .

1/5/10 التأسيس لسياسة دبلوماسية مستقرة مرنة ومتوازنة ذات بعد إستراتيجي لتحقيق المصالح المشتركة وفق الأولويات والأسبقيات والمصالح الإستراتيجية للدولة والفهم الصحيح لدور المتغيرات والتداخلات المحلية والإقليمية والدولية في تشكيل الأزمات والتحديات التي تواجه السودان في إقامة علاقات سوية مع الدول خاصة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن بما يساعدنا على تجاوز الأزمات .

1/5/11 دفع الأمم المتحدة ومؤسستها للقيام بدورها في تحقيق الأمن والسلم والدوليين وإحترام حقوق الإنسان وحرياته ومكافحة النزاعات الداخلية والحد من إنتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والفساد ومحاربة التطرف والغلو الديني وغسيل الأموال والإتجار بالبشر وتجارة المخدرات .

1/5/12 مواصلة العمل على إنهاء مهمة قوات حفظ السلام المشتركة في دارفور (يوناميد) بالتعاون مع المنظومة الدولية وذلك بإجازة إستراتيجية الخروج المتوازن ودون الدخول في مواجهة مع المجتمع الدولي وقيادة السودان لموقف دولي يناهض المحكمة الجنائية الدولية وذلك برؤية مشتركة مع الدول الإفريقية والآسيوية وإتخاذ كافة التدابير بتحقيق هذا الهدف .

1/5/13 تسعى الدبلوماسية لجذب الإستثمارات الخارجية بمعالجة الوضع الإقتصادي وإعفاء الديون إنفاذ مبادرة الامن الغذائي العربي والإفريقي والحفاظة على الثروة المائية ومنع التدهور البيئي وما يتعلق بإنشاء السدود والقنوات مع دول حوض النيل بالتنسيق مع الجهات المختصة حيث أنه يمثل أكبر مهددات الأمن القومي ومنقصات الإستقرار السياسي وذلك بإستقطاب الدعم المالي والعمل مع الجهات المختصة بتذليل المعوقات التي تواجه الإستثمار الأجنبي .

1/5/14 تعزيز الأداء الدبلوماسي الشعبي مع الدبلوماسية الرسمية من خلال البرلمان ومنظمات المجتمع المدني ورجال الأعمال وقطاعات المجتمع الأخرى بمخاطبة مواطني الدول الأخرى مباشرة أو عبر تنظيماتها المدنية والثقافية والدينية وضع خطة تأطر للدبلوماسية الثقافية وتعزيز آلياتها بإعتبارها الثقافة الرائدة في معظم دول الحزام الإفريقي من البحر الاحمر شرقاً حتي المحيط الأطلنطي غرباً.

1/5/15 تفعيل البحث عن شركاء إستراتيجيين للسودان وفقاً للمصالح المشتركة بإشراك المراكز الإستراتيجية والبحثية في دراسة آفاق التعاون الإستراتيجي مع دول العالم تحت إشراف وزارة الخارجية وصياغة إطار موضوعي بعلاقات خارجية تستوعب التيارات المتجاذبة في بنية المجتمع الدولي دون رهن للإرادة.

1/5/16 رعاية اللاجئين والنازحين والعائدين وتقديم الدعم والحماية ورعاية مصالحهم وحل مشاكلهم وإستقطاب الدعم والمساعدات لهم من الأمم المتحدة ووكالتها المتخصصة وكل الجهات المانحة وفق القانون الدولي الإنساني وحماية معسكرات النازحين وتوفير أوضاع اللاجئين واحب علي الدولة وكذلك حقهم في الأمن والسلام وحقهم في العودة الطوعية الى ديارهم ومواطنهم الأصلية .

1/5/17 تأسيس علاقات إستراتيجية مع الدول الإسلامية فيما يتعلق بالقضايا والمصالح المشتركة وتنسيق المواقف في المحافل الدولية والإقليمية والتأكيد علي إحترام السودان للقوانين والمواثيق الدولية والعمل علي هدى مبادئها لتحقيق الأمن والسلم الدوليين وإلتزام سياسة

السودان بالإحترام المتبادل ونبذ التدخل في شؤون الآخرين وعدم إستعداد أي دولة. 1/5/18 الإهتمام بتأسيس شراكة علمية عادلة تقوم على أساس تحقيق الأمن الإنساني ومصالح الدول بالإلتزام بمكافحة التطرف بكافة أشكاله والسعي لتأسيس أوضاع موثوقة لمكافحة الجريمة المنظمة لمهددات الأمن والسلم تشجيع إنشاء الشراكات مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة بالتعليم العالي والبحث العلمي .

1/5/19 المحافظة علي تطوير أسواق العمل الدولية والإقليمية لأساتذة الجامعات والعمل على توفير عدد كاف لإستيفاء إحتياجات الجامعات الوطنية حتي لاتتأثر العملية التعليمية سلباً من المحجرة .

1/5/20 تعزيز التعاون الإقليمي بما يحقق مصلحة البلاد بالإلتجاه نحو التكتل الإقتصادي الإقليمي ومواجهة التحديات المشتركة ومساعدة دول الجوار الإفريقي في التوصل لحلول لمشاكلها المتمثلة في عدم الإستقرار السياسي والأمني والإقتصادي والإجتماعي وربط العلاقات بدول الجوار والمحيط الإقليمي بالمصالح الإستراتيجية من خلال شراكات إستثمار إستراتيجية .

1/5/21 تعزيز دور المغتربين في تحقيق السلام والمساهمة في التنمية الإقتصادية والإستثمار وتعزيز العلاقة بين البعثات الدبلوماسية والمغتربين ورعاية مصالح السودانيين العاملين في الخارج ودعم دور الجاليات السودانية وتقديم الخدمات والتسهيلات لهم وتفعيل الإتفاقيات المشتركة التي تحفظ حقوقهم وتنظيم عملهم في الدول التي يعملون بها مع توثيق العلاقة بالوطن وربطهم بقضايا الوطن وتوظيف قدراتهم وعلاقاتهم ومدخراتهم لدعم نهضة السودان وتقديمه تقييم وتقويم تجربة الدولة تجاه أبناء السودان بدول المهجر وعلاقتها بهم من خلال الأجهزة القائمة على رعاية وتنظيم شؤونهم مع العمل علي تهيئة بيئة العمل الجاذبة بتقليل هجرة العقول وإستقطاب المهاجرين وربطهم بالوطن .

1/6 محور الإعلام:

1/6/1 التأكيد على قومية أجهزة الإعلام المرئي والمسموع والمقروء بتسخير كل وسائل الإعلام لزيادة الوعي والإدراك بأن الولاء للوطن يأتي أولاً وقبل الولاء للقبيلة أو الطائفة أو الحزب . وتعزيز الحريات وحق التعبير وحرية تدفق المعلومات . ونشر كل الثقافات السودانية المتنوعة من كل الإثنيات .

1/6/2 تعزيز العمل الإعلامي وبناء فلسفة صناعة الإعلام على معايير القدرة التنافسية . بمراجعة و سن التشريعات والقوانين والمواثيق على ضوءها ومراجعة الهياكل والبنى التحتية للأجهزة الإعلامية وفق معايير علمية . بناء القدرات المؤسسية والبشرية لقطاع الإعلام (المسموع ، المرئي والمقروء) مع الإهتمام بالوسائط الحديثة للإعلام الاجتماعي . مواكبة التطور التقني العالمي في وسائط البث . تمكيناً لصناعة إعلامية إحترافية .

1/6/3 تعزيز دور الإعلام في ترسيخ الهوية السودانية ونبذ الجهوية والقبلية . وذلك بزيادة مساهمة الإعلام في التوعية والتنمية وبتث الطمأنينة . ورفع الحس الوطني وزيادة معدلات الولاء للوطن . والتصدي لمحاولات طمس الهوية ، والتحبيب للمهددات الناجمة عن الآثار السالبة للعملة . وإنزال الحوار الوطني على مستوى القطر كله وإطلاق حملات تنوير وتوعية شاملة بمخرجات الحوار الوطني .

1/6/4 تقديم خطاب إعلامي دعوي جذاب ومشوق محقق لقيم الأمة ورسالتها . ليعبر عن الحرية والمسؤولية، التلازم بين الحقوق والواجبات، حسن إدارة التنوع، نزع بؤر التوتر وضمان العيش المشترك. ويعمل على نشر قيم الأمن والسلم وثقافة الحوار من خلال البرامج المعبرة عن هوية الأمة في القوالب الفكرية والثقافية القادرة على مخاطبة العقول والوجدان والعاطفة . مع العمل على توسيع قاعدة مشاركة منابر المساجد والجامعات والمراكز العلمية في عملية التدافع الثقافي والحضاري من خلال تقديم الرسالة الإعلامية ذات المحتوى القيمي والأخلاقي والإرشادي والمعرفي .

1/6/5 تطوير وتعزيز دور الإعلام داخلياً وإقليمياً وعالمياً وذلك بتطوير البنية التحتية للإعلام . وذلك بالعمل على تطوير المؤسسات الإعلامية تدريباً وتأهيلاً لأداء دورها الوطني المستقل مهنيًا . وبناء مؤسسات إعلامية قادرة على التأثير في المحيط العربي والإقليمي والدولي . إيلاء الإعلام الداخلي والخارجي الإهتمام والدعم في ظل ثورة المعلومات التي جعلت من العالم قرية صغيرة ليعمل على تحقيق الأهداف العليا للبلاد . وزيادة جاذبية الرسالة الإعلامية وتجويد إنتاجها لاستعادة ثقة المواطن في وسائل الإعلام . وتمكين المواطن من المعلومات . والإرتقاء بموقع العلاقات الدولية على شبكة المعلومات بحيث يكون جاذباً للزائر العادي غير المتخصص . والاهتمام كذلك بمواقع السفارات وتجديد المعلومات الواردة بها .

1/6/6 توجيه الخطاب السياسي والإعلامي الخاص والعام والصحف والإعلام الإلكتروني للتعبير بتوازن يسهم في تعزيز الهوية السودانية . تصفية الخطاب الرسمي والشعبي من إثارة العصبية والتحيز الجهوي .

1/6/7 التعريف بالسودان على الساحة الدولية بمورثاته الحضارية والثقافية وإمكانياته الطبيعية والإقتصادية والسياحية ومضاعفة الجهد لاجتذاب الاستثمار الأجنبي والدعم التنموي وترويج موارد السودان الزراعية والمعدنية والنفطية والصناعية وغيرها الاستمرار في سياسة تحسين الصورة الذهنية عن السودان في الخارج من خلال التوسع الرأسي والأفقي في لغات البث .

1/6/8 الأهتمام بالرسالة الاعلامية الموجهة لدول المحيط الأفريقي والعربي . والدفاع عن مواقفه في السياسة الخارجية وتوضيحها للرأي العام العالمي . وذلك بتوسيع إدارة الإعلام

بـحيـث تشـمـل الدبـلـومـاسـيـة العـامـة وتـدريـب الدبـلـومـاسـيـيـن عـلى فـنـوتـها بـغـرض تـغيـير الصـورـة السـلبـيـة السـائـدة عـن السـودان فـي الـوقـت الـحـالـي بـالـتـركـيـز عـلى الـمـكوـنـيـن الـثقـافـي والإعلامي . وتوثيق العلاقات بالجاليات وبذل الجهد المضاعف في دول المهجر وتغيير الصورة النمطية عن السفارات كمراكز تقديم خدمات .

1/6/9 تأسيس إعلام حر ومسؤول ومبادر . وذلك بتعزيز قيم الحرية في العمل الإعلامي حمايته بالأطر القانونية لحقوق الإنسان والمحصنة لخصوصياته وعرضه . مع التأكيد على قومية أجهزة الإعلام المرئي والمسموع والمقروء منها لنشر كل الثقافات السودانية المتنوعة من كل الإثنيات . بتسخير كل وسائل الإعلام لزيادة الوعي والإدراك بأن الولاء للوطن يأتي أولاً وقبل الولاء للقبيلة أو الطائفة أو الحزب على أن تقوم الدولة بواجباتها الجديدة تجاه تنمية الشعور الوجداني جهة المواطن . وتصفية الخطاب الرسمي والشعبي من إثارة العصبية والتحيزات الجهوية .

1/6/10 توجيه وتمكين وسائل الإعلام المختلفة لتوحيد السودان ولعكس ثقافة وموروثات التنوع السوداني وإعطاء فرص متساوية لكل مكون ليعبر عن ثقافته في إطار القانون والأعراف والقيم المتفق عليها بين أبناء السودان .

1/6/11 توسيع البث ليغطي كل أطراف السودان والدول المجاورة ، وتوفير التمويل اللازم والمعينات الأساسية لصناعة الإعلام والاهتمام بالبنيات الأساسية والصناعات الإعلامية والثقافية .

1/6/12 الإلتزام بتعيين الكوادر الإعلامية من ذوي التخصصات العلمية والمهنية . وتعزيز قدرات العاملين في الحقل الإعلامي بالتدريب والتأهيل المستمر .

1/6/13 إنشاء مفوضية قومية للإعلام تكون لها صفة حيادية يديرها اختصاصيون ذوو كفاءة تؤسس على مخرجات الحوار الوطني .

1/6/14 تحصيل الجبهة الداخلية ضد الإشاعات والفكر الهدام . بالتصدي للإعلام المضاد وعكس الصورة الحقيقية . وضبط وتوحيد الخطاب الإعلامي السياسي والإعلامي الرسمي حتى لا يستغل في ظل الحرية الكاملة للإعلام . ونبذ خطاب الإيدولوجيات في السياسة الخارجية واعتبار المصلحة الوطنية جوهر تلك السياسة . وضرورة إحكام التنسيق بين الأجهزة المختلفة ذات الصلة بالسياسة الخارجية . وابتكار الوسائل لرصد التصريحات التي يمكن أن تؤثر على موقف البلاد الخارجي وحصرها وتنوير المسؤولين بما نتج عنها من ضرر . وحصر الخطاب الإعلامي الخارجي والناطق الرسمي باسم الحكومة في وزارة الخارجية ما أمكن ذلك .

1/6/15 التنوير المستمر لكبار المسؤولين حول الارتباط الوثيق بين القضايا الداخلية وموقف السودان على الساحة الدولية . دراسة الانعكاسات الخارجية المحتملة للأقوال والأفعال قبل الإعلان عنها . تحديد الخطوط الحمراء فيما يتصل بقضايا السياسة الخارجية الحساسة ،

ومحاولة كسب فهم كبار المسؤولين للإلتزام بالخط العام . وبناء فريق عمل استراتيجي يختص بالتنبؤات واسقراء الأحداث والتوجهات الإقليمية والدولية التي قد تؤثر على السودان ورفع تقارير بشأنها .

1/6/16 إنشاء آلية عليا ودائمة بين وزارات القطاع الإقتصادي والجهات الأخرى ذات الصلة ، لتقوم بالتنسيق والمتابعة في ما يتعلق بمشاركة السودان في أنشطة منظمات ووكالات الأمم المتعددة الأطراف وتنوير الوفود المشاركة بمضمون الوثائق والموضوعات المطروحة ، وتشكيل الوفود ، وسداد إلتزامات السودان في ميزانيات المنظمات الدولية والإقليمية في وقت مناسب .

2/ مجال التنمية الإقتصادية:

2/1 المحور المالي والنقدي:

2/1/1 تنوع مصادر الدخل القومي والإستفادة من موقع السودان الإستراتيجي وساحله البحري لضمان إستدامة النمو الإقتصادي وتفادي مخاطر الإعتماد على مورد واحد بالتركيز على الزراعة والتصنيع الزراعي وإستغلال ثروات باطن الأرض وتوفير البنيات الأساسية المرتبطة بالإنتاج الزراعي والصناعي والخدمات الإقتصادية المساندة، بتنمية متوازنة تشمل أنحاء البلاد.

2/1/2 إتخاذ مسار للنمو السريع وتحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في ظل إستقرار إقتصادي قوامه التحكم في معدلات التضخم وإستقرار سعر صرف العملة الوطنية وسياسة نقدية واضحة مستجيبة لعوامل العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي بما يؤدي إلى مضاعفة متوسط دخل الفرد ورفع مستوى المعيشة.

2/1/3 ضمان حرية النشاط الإقتصادي، وإعتماد النظام المختلط لتحقيق أهداف النمو الإقتصادي بالتركيز على الدور الريادي للقطاع الخارجي لتعمل الدولة بوصفها المراقب للنشاط الإقتصادي ويكون تدخلها بالقدر الذي يحقق عدالة توزيع الدخل بين المواطنين والقيام بالأنشطة الضرورية لتوفير السلع والخدمات ومنع الإحتكار وإحكام الرقابة وتفعيل آليات حماية المستهلك وتحديد هذه الأدوار بالقانون .

2/1/4 قيادة التنمية الإقتصادية والإجتماعية بالكفاءة الأعلى تطويراً لموارد الأمة الكامنة وترشيد الانفاق وتوجيهه لمشروعات التنمية والخدمات في كل مناطق السودان بما يحقق أهداف التنمية المتوازنة والمستدامة والممتازة لصالح تنفيذ إستراتيجية مناهضة الفقر وتنمية المناطق التي تأثرت بالحرب (في دارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق وشرق السودان) بالتركيز في البرامج على المجتمعات القاعدية.

2/1/5 زيادة الإيرادات القومية بمضاعفة الجهد المالي للدولة ليلبغ 25% من الناتج المحلي

الإجمالي بتوسيع المظلة الضريبية وربطها بالدخل ورفع كفاءة التحصيل الضريبي والرسوم المصلحية لتغطية تكلفة الخدمات التي تقدمها الدولة، وإجراء الإصلاحات المؤسسية في الإستثمارات الحكومية بما يضاعف إيرادات الحكومة منها، مقابل إعادة النظر في الضرائب والرسوم المفروضة على الإنتاج وصغار المنتجين والحرفيين وقطاع الصناعات الصغيرة، بما يحقق مصلحة المجتمع ويحافظ على العدالة الإجتماعية بين المواطنين .

2/1/6 تشجع الدولة الإستثمارات الوطنية والأجنبية اعتماداً لإستراتيجية التركيز على الإستثمارات التي تستخدم كثافة تشغيل العمالة لخفض معدلات البطالة وزيادة حصيللة الصادرات بإزالة العقبات القانونية والإجرائية التي تواجه الإستثمار وتقديم التسهيلات الضرورية.

2/1/7 العدالة والشفافية والرشد في إستقطاب الموارد وترشيد الصرف حسب الأولويات وتوجيه 15% من الإنفاق الحكومي لقطاع الزراعة لرفع معدل نمو الناتج الإجمالي وتمكين الأجهزة الرقابية من حماية المال العام ومناهضة الفساد وفرض الإلتزام بكافة القوانين واللوائح المالية.

2/1/8 توجيه برامج التمويل للمشروعات الإنتاجية بتخصيص القروض و70% من التمويل المصري للقطاعات الإنتاجية وضبط طرق التمويل الزراعي وتوجيهها للتمويل المرحلي المتدرج مع سير العمليات الزراعية والصناعية ومراقبتها بواسطة جهاز رقابي يكون مرجعاً للبنوك في تمويلها للمزارعين.

2/1/9 العمل على تكامل السياسات النقدية والتمويلية والمصرفية لضبط مؤشرات الإقتصاد الكلي، بتوجيه مدخرات البنوك إلى القطاع الإنتاجي، وتعزيز دور البنك المركزي في الإشراف والرقابة على المصارف وتنمية قدراتها وتعظيم دورها في تحقيق وإستدامة الإستقرار الإقتصادي ومواكبة التطورات في الساحة المصرفية العالمية مع المحافظة على الهوية الإسلامية للمصارف.

2/1/10 الإلتزام بمبادئ الفيدرالية المالية مع إعطاء المناطق المتأثرة بالنزاعات وضعاً متميزاً في إطار التنمية الشاملة والإدارة المحلية والمشاركة الإيجابية في إدارة الدولة.

2/1/11 تحرير سعر صرف العملة الوطنية بما يحقق بناء احتياطي مقدر من النقد الأجنبي لتحقيق التوازن في الميزان الداخلي والخارجي.

2/1/12 السعي لرفع معدل الإدخار القومي من خلال تطوير آليات زيادة تدفق مدخرات السودانيين العاملين بالخارج داخل النظام المصري.

2/1/13 تحقيق التواءم بين الحرية الإقتصادية والعدالة الإجتماعية بحيث يكون الإنسان هو محور عملية التحديث والتطوير رفحاً لمستواه المعيشي وسداً لحاجاته وتلبية تطلعاته من خلال إعادة هيكله الدعم الحكومي وإصلاح المؤسسات الإقتصادية لمحاصرة الفقر والبطالة والتضخم والفساد مع بناء إطار هيكلية ومؤسسية يحقق هذه الغايات .

- 2/1/14 تقسيم الإيرادات أفقياً بين الولايات وفق أسس موضوعية وعادلة تحددها مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات.
- 2/1/15 التمثيل العادل في مجال الإدارات بحيث يكون معيار الكفاءة والتأهيل هو الأساس في إختيار الأعضاء وعدم تكرارهم في مجالس الإدارات.
- 2/1/16 تفعيل صيغ المشاركات التشغيلية في المشروعات الإنتاجية مع دمج الفائدة الرئيسة للأراضي في إستراتيجية التنمية الإقتصادية.

2/2 محور الانتاج والانتاجية _ الانتاج الزراعي والغابي :

- 2/2/1 إعتتماد الزراعة مصدراً أساسياً للتنمية تدور حولها وتتفاعل معها القطاعات الأخرى ، مكتملة لدورها وموسعة لقاعدة الانتاج والخدمات تجسيراً للفجوة بين الريف والحضر وتحقيقاً للأمن الغذائي القومي .
- 2/2/2 تركيز الاهتمام بالمشاريع وتأهيلها وإعادة إعمارها وإصلاح هيكلها الإدارية بما يمكنها من قيادة القطاع الزراعي المروي والتوسع في الزراعة المطرية الآلية والتقليدية بتطبيق تقنية حصاد المياه والزراعة بدون حرث، لرفع كفاءة الانتاج وزيادة الانتاجية .
- 2/2/3 إعادة إعمار المشاريع القومية وتكثيف الانتاج في العروة الصيفية .
- 2/2/4 إدخال الحيوان والمحاصيل الجديدة في الدورة الزراعية مع الاتجاه نحو الزراعة الطبيعية والمكافحة الحيوية لإنتاج محاصيل خالية من المخاطر الصحية.
- 2/2/5 تشجيع الاستثمار في المحاصيل البستانية وتطوير إنتاجها لزيادة فوائض التصدير وتحقيق موارد مقدره من النقد الأجنبي .
- 2/2/6 تشجيع إنتاج الخيش الطبيعي من الكتان وإعادة المشروعات الاستراتيجية العاطلة إلى الخدمة في هذا المجال .
- 2/2/7 مراعاة التخطيط الزراعي لحزام الصمغ العربي وعدم التمدد الزراعي بما يؤثر على أشجار الصمغ وتوفير مياه الشرب والخدمات داخل الحزام ، وتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي وإنشاء شركات ذكية مع المنتجين لزيادة الانتاج .
- 2/2/8 حماية وتنمية الموارد الطبيعية بإستعادة الغطاء النباتي وتطوير حزام الصمغ العربي وعمليات الحياة البرية والحفاظ على التنوع الجيني للبدور والنباتات وتوزيع الغابات المحجوزة بالإيجار النسبي على المواطنين وإبراز دورها في الأمن الغذائي والدوائي .
- 2/2/9 إعادة النظر في سياسات الخصخصة والسياسات التسويقية التي أضرت بالقطاعات العاملة في مجال الانتاج والانتاجية بما يستجيب لمتطلبات واحتياجات المجتمع .
- 2/2/10 تشجيع الزراعة المختلطة وتوفير مكونات الأعلاف محلياً .
- 2/2/11 تشجيع القطاع الخاص والشركات الذكية للاستثمار في مجالات الترويح والتخزين والصادر من صوامع ومحاجر وسلخانات وأرصفة صادر وخدمات التبريد والتغليف والفرز

- والتصنيف لضمان كفاءة التسويق للمنتجات الزراعية والحيوانية .
- 2/2/12 إنشاء وإدارة صندوق لدعم الانتاج وتوظيف أمواله في مجالات زيادة الانتاج وتحسين قدرته التنافسية وتركيز أسعار السلع وتدريب وتأهيل المنتجين وتوجيه الدعم المباشر لهم ، والتحول إلى الحاضنات الزراعية.
- 2/2/13 توسيع القاعدة الانتاجية لاستيعاب العاملين المبددة طاقاتهم في أعمال غير انتاجية ولتنويع مصادر الدخل من خلال تشجيع صادر الفول السوداني والنباتات الطبيعية والاستفادة من التقاوي المطورة عبر محافظ تمويل مجالس السلع والجمعيات .
- 2/2/14 إعطاء اسبقية في التمويل للمشروعات التي تدعم سياسات الانتاج من أجل الصادر واستنباط الاليات غير التقليدية والضمانات اللازمة لإيصال التمويل للمنتجين بغرض زيادة عائد المنتج وتحميد الانتاج لرفع قدرته على التنافس في السوق العالمي .
- 2/2/15 تطبيق مفهوم التأمين الزراعي لحماية صغار المزارعين وضمان استمرارهم في دائرة الانتاج بتخفيف آثار الكوارث الطبيعية المدمرة لقطاع الزراعة .
- 2/2/16 فتح أسواق عالمية ومحلية متخصصة لحماية الانتاج والمنتج وإعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية وتيسير الحصول على المعلومات في الوقت المناسب والترويج للصادرات الوطنية وفق استراتيجية تتوافق مع الخارطة الانتاجية ومتطلبات السوق العالمي .
- 2/2/17 تحقيق مشروع مبادرة السودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي برفع قدرات المنتجين وهيكله مؤسستهم وتطوير أساليب أكثر كفاءة في مجال تأسيس المحاصيل والنهوض بإنتاجيتها وتحسين البنية التحتية للقطاع الزراعي .
- 2/2/18 إعداد خارطة واضحة المعالم لاستخدامات الأراضي وتنميتها وعدم إحتكار الأراضي في مناطق الزراعة المطرية وتقنين ملكية الأراضي وفق استراتيجية ملزمة للمركز والولايات غايتها تنمية القطاع الزراعي .
- 2/2/19 تسويق الانتاج الزراعي والحيواني عبر الجمعيات التعاونية ومجالس تطوير السلع بدعم وتشجيع منتجات المنتجين عامة وجمعيات زراعة الجاتروفا في المناطق الهامشية وانتاج الذرة الحلوة .
- 2/2/20 تطوير وتأهيل الرعاة والمزارعين ورفع قدراتهم وتخفيض الجمارك على معدات انتاجهم .
- 2/2/21 تأسيس قدرات ذاتية لتصنيع مدخلات الانتاج الزراعي والحيواني وتوفير مدخلات الصناعات التحويلية الوطنية ، وإدخال التقانة الحديثة في الانتاج الزراعي والحيواني .
- 2/2/22 الاعتماد على العلم الحديث في الانتاج وتشجيع البحث العلمي المتصل برفع الانتاجية وضبط الجودة لتحقيق سلامة الغذاء والحفاظ على الهوية الغذائية القومية .

2/2/23 مكافحة الآفات الزراعية البيولوجية وغير البيولوجية المأمونة ، وتعميم نظام المحاجر

الزراعية للحفاظ على المحاصيل .

2/2/24 التوعية والارشاد الزراعي للمنتجين لتحقيق أعلى معدلات الانتاج من خلال

إنشاء قناة إعلامية زراعية متخصصة.

2/3 محور الانتاج الحيواني :

2/3/1 تسجيل وترقية السلالات المحلية والمكون الوراثي للحيوان وتأمين وترقية قاعدة

بيانات الثروة الحيوانية وتحديثها بشكل دوري.

2/3/2 الاهتمام بصحة القطيع القومي بتوفير كل معينات التطعيم ومكافحة ناقلات

الأمراض الوبائية والأمراض المشتركة، وإنتاج الأمصال وتشجيع البحوث ودعم وتوفير

القدرات العلمية واللوجستية لمراكز بحوث الثروة الحيوانية.

2/3/3 تنمية وحماية المراعي الطبيعية وتشجيع صناعة الأعلاف وإدماج الانتاج الحيواني في

النمط الزراعي في المشاريع المروية وتوفير سبل استقرار الرحل .

2/3/4 أعمال إعمال معايير الجودة في انتاج الالبان ورفع نسبة الابقار المهجين إلى 30% من

القطيع القومي لزيادة الإنتاجية.

2/3/5 توفير تمويل من خلال بناء شراكات مقتدرة لتنفيذ مشاريع المسالخ الحديثه

ومشروعات صناعة اللحوم والالبان .

2/3/6 المحافظة على الحياة البرية وتنظيم الصيد على نحو فعال .

2/3/7 زيادة الفوائد الاقتصادية من الموارد البحرية بترقية مصائد الاسماك وترقية الاحياء

المائية وتفعيل السياحة وتطوير قدرات البحث ونقل التكنولوجيا البحرية والنهرية .

2/4 محور الصناعة :

2/4/1 تعزيز التصنيع الشامل والمستدام عبر إنشاء الصناعات التحويلية وتطويرها في مناطق

إنتاج المواد الخام .

2/4/2 تحقيق نمو صناعي من خلال مجتمعات صناعة متميزة لكل مجتمعات صناعية

متطورة ، تنتشر بتوازن في جميع انحاء السودان بما يحقق التنمية الوطنية إقتصادياً وإجتماعياً .

2/4/3 تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في القطاع الصناعي ليقصر تدخل الدولة على

المحالات الاستراتيجية وتلك التي لا تتوفر فيها الخبرة للقطاع الخاص .

2/4/4 التركيز على التصنيع الغذائي وصناعة الجلود والصمغ العربي .

2/4/5 زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية صغيرة الحجم على التمويل والائتمان.

2/4/6 تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الانتاجية .

2/5 محور النفط والغاز :

2/5/1 تكثيف عمليات الاستكشاف والتنقيب والتطوير في جميع مربعات النفط والغاز، وتفادي حجز أراضي كبيرة لمدة طويلة وإعداد الدراسات الفنية للمربعات الجديدة والترويج لها ، لتنفيذ البرنامج المتسارع لزيادة إنتاج البترول.

2/5/2 جذب القطاع الخاص للعمل في قطاع النفط والغاز واختيار الشركات ذات المقدرة الفنية والمالية والخبرة السابقة في مجال النفط والغاز والترويج للمربعات غير المخصصة من خلال الحوافز الإستثمارية .

2/5/3 تأمين الإمداد بمنتجات النفط والغاز لجميع القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية باستكمال البنيات التحتية اللازمة لمقابلة التطور في عمليات صناعة النفط والغاز من زيادة مواعين التكرير والتخزين والنقل وتطوير آليات التوزيع ورفع كفاءتها لمقابلة احتياجات القطاعات المختلفة .

2/5/4 ترقية صناعة البتروكيماويات .

2/6 محور المعادن :

2/6/1 تنمية وتطوير قاعدة بيانات قطاع المعادن وتوفير البنيات التحتية بمواقع الإنتاج ومعينات العمل والنقل والترحيل وتحسين عمليات تسويق المعادن للحصول على أسعار مجزية وفقاً للخارطة الجيولوجية المتطورة للبلاد .

2/6/2 توطین التعدين الأهلی وزيادة مساهمته في عائدات الخزينة العامة، وزيادة استثمارات القطاع الخاص الوطني .

2/6/3 زيادة إنتاج المعادن و إعادة استخلاص الذهب من المخلفات الترابية وتوطین صناعته محلياً وتنمية القدرات التعدينية بتدريب وتأهيل الكوادر في مجال الجيولوجيا وهندسة التعدين والاهتمام بصحة المعدنين والعاملين في مجال التعدين الأهلي خلق فرص للتشغيل في قطاع التعدين، وتوفير البنيات والخدمات لحماية البيئة .

2/6/4 تقنين نسب الإنتاج بين الحكومة والشركاء ومراجعة قوانين الإعفاءات والإميازات وربطها بالمصالح الوطنية لضمان انسياب الإنتاج عبر القنوات الرسمية وحصول السودان على حقوقه في الموارد الطبيعية الناضبة وصونها للأجيال القادمة .

2/6/5 ترتيب أولويات التعدين ورفع الإحتياطي القومي من الذهب والمعادن والفضة وتوجيه عائداته لزيادة إنتاج القطاعات الأخرى .

2/6/6 تنظيم وتحديد أماكن التعدين وتحديد نوعية المعادن المستخرجة من كل منطقة بما يوازن بين مخرجات التعدين والحفاظ على البيئة والصحة العامة .

2/7 المحور المالي الخارجي :

2/7/1 زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية من خلال تنظيم التجارة وفتح أسواق

جديدة داخلية وخارجية، والتركيز على ترقية و رفع إنتاجية الصادرات وترشيد الاستيراد وتوجيهه نحو مدخلات الإنتاج. وتنشيط القطاع الخاص في المجال التجاري، والعمل على إنشاء بورصات السلع بديلا لأسواق المحاصيل والماشية التقليدية، وتشجيع إنشاء المناطق الحرة.

- 2/7/2 زيادة معدلات الاستثمار وتدفقات التمويل وتوظيف القروض والمنح الأجنبية في تمويل المشروعات التنموية بالبلاد. واستبدال القروض ذات الفوائد العالية بصيغ التمويل الحديثة كالبنوك و نوافذ التمويل الإسلامي العالمية. وتوحيد قنوات إدارة سياسات وبرامج التعاون الاقتصادي والتنموي الدولي. وتعظيم عائد العمالة بالخارج من خلال برامج تدريب وتأهيل تستجيب لمتطلبات سوق العمل العالمي.
- 2/7/3 الاستمرار في الانفتاح الخارجي وتقوية العلاقات الدولية الاقتصادية. وتوسيع عضوية السودان في التكتلات الاقتصادية وتعظيم الفائدة منها. ومعالجة مشكلة المديونية الخارجية وعدم تراكمها من خلال خفض الاعتماد على الاقتراض الخارجي. وتوسيع سياسة الانفتاح نحو الشرق والدول العربية والإسلامية والأفريقية.
- 2/7/4 فتح وتطوير تجارة الحدود مع دول الجوار.
- 2/7/5 السعي لتحقيق التوازن في الميزان التجاري وتنظيم إستيراد السلع للحفاظ على موارد النقد الأجنبي.

2/8 محور التعاون الدولي:

- 2/8/1 تهيئة المناخ الملائم لجذب الإستثمارات المحلية والأجنبية بإزالة العقبات التشريعية والإجرائية.
- 2/8/2 إستقطاب العون الخارجي وتوجيهه لخدمة قضايا التنمية وفق الأولويات الوطنية، خاصة في مجالات الصحة والتعليم.
- 2/8/3 إصلاح النظم الوطنية خاصة النظم المالية ، والاسترشاد بمراجعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وذلك بهدف تشجيع المانحين علي تقديم التمويل التنموي عبر الدعم المباشر للموازنة.
- 2/8/4 الإستفادة من المنظمات الإقليمية والدولية ودول التعاون الثنائي في بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والبحوث التطبيقية لتحقيق جودة الإنتاج ورفع الكفاءات الإنتاجية.
- 2/8/5 توظيف الدعم والعون الاجنبي لتنفيذ مشروعات تنموية ذات أولوية وتقليل الصرف الاداري علي المشروعات من جانب المنظمات والمانحين وذلك بإحكام الرقابة والمتابعة وإعمال مبدأ المحاسبة والشفافية.

2/9 محور السياحة:

- 2/9/1 دعم قطاع السياحة وتنميته وتحويله لمورد إقتصادي من خلال رعاية الآثار والموارد الطبيعية والحياة البرية والمناطق السياحية في البلاد لزيادة الدخل القومي .

2/9/2 تأمين وحماية المناطق السياحية والآثار ومكافحة تهريب الآثار وتأهيل ورفع القدرات الخاصة بالقطاع السياحي وتشجيع القطاع الخاص لإقامة المنشآت السياحية في مناطق الجذب السياحي .

2/9/3 تشجيع وترويج السياحة الداخلية عبر توفير البنية الأساسية من أجل مساهمتها في زيادة الدخل القومي .

2/9/4 توجيه السياحة نحو التعريف بأوجه الثقافة السودانية في العصور المختلفة .

2/9/5 تشجيع الإكتشافات للمواقع الأثرية بهدف مساهمتها في الإقتصاد القومي .

2/9/6 الترويج للسياحة من خلال إقامة المعارض الدولية الجاذبة.

2/10 محور البنية التحتية والطاقة:

2/10/1 استغلال مصادر الطاقات المتجددة بالاستفادة من المصادر المائية والشمسية

وطاقة الرياح وفي توفير الطاقة وتوليد الكهرباء وحسن توزيعها واستدامة إنتاجها .

2/10/2 تنمية وحسن استغلال الموارد المائية وزيادة المواعين التخزينية من الأنهار والأمطار

والحفائر والأودية والمياه الجوفية وحصاد المياه وإقامة السدود وتعزيز قدرة المستودعات

الطبيعية.

2/10/3 تفعيل إستغلال مياه الأحواض والمسطحات السبعة في مشاريع الإعاشة (جبال

النوبة/ الانقسننا/ جبل مرة/ جبل موية/ جبال البحر الأحمر/ البطانة/ الرهد) وإنشاء مشاريع

للأسر المنتجة عليها .

2/10/4 تشجيع الاستثمار في مجال توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية

وطاقة الرياح والطاقة النووية .

2/10/5 تحقيق التوازن الإنمائي للمشروعات بما يكفل توفير الطاقة للمشروعات الزراعية

والصناعية .

2/10/6 تكامل منظومات النقل المختلفة واستمرار مشروعات الطرق والجسور ورفع كفاءة

ودعم السكة حديد وتأسيس بنى القطارات تحت الأرض في المدن .

2/10/7 ترقية وتطوير البنية لمواعين وقدرات النقل البحري والنهري والجوي بما يمكنها من

دعم خدماتها ومساهماتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز مكانتها الإقليمية

والدولية .

2/10/8 تأسيس البنية التحتية للصرف الصحي والإهتمام بنوعية وجودة ومواقع البناء

الحضري .

2/10/9 دعم أبحاث المياه السطحية والجوفية والاستفادة من نظم الإستشعار عن بعد .

2/11 محور البيئة:

2/11/1 ضمان حفظ وترميم النظم البيئية البرية والنظم البيئية للمياه العذبة الداخلية

وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وضمان استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقاً للالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية، بحلول عام 2020م. 2/11/2 تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي، بحلول عام 2020م.

2/11/3 تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي، بحلول عام 2020م.

2/11/4 ضمان حفظ النظم البيئية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، بحلول عام 2030م.

2/11/5 اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار فيها، والتصدي لمنتجات الأحياء البرية غير المشروعة، على مستويي العرض والطلب على السواء.

2/11/6 إدماج قيم النظم البيئية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر. واتخاذ تدابير لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية للأراضي والمياه وتقليل أثر ذلك إلى حد كبير، ومراقبة الأنواع ذات الأولوية أو القضاء عليها.

2/11/7 حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيئي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً.

2/11/8 حشد موارد كبيرة من جميع المصادر وعلى جميع المستويات بغرض تمويل الإدارة المستدامة للغابات وتوفير ما يكفي من الحوافز لتعزيز جهود حفظ الغابات وإعادة زرعها .

2/11/9 تعزيز الدعم للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والاتجار بها، وذلك بوسائل تشمل زيادة قدرات المجتمعات المحلية على السعي إلى الحصول على فرص سبل كسب الرزق المستدامة.

تطوير الخدمات المساندة للنهضة وذلك بتأهيل وتطوير البحث العلمي المائي والنباتي والحيواني والصناعي وبناء قدرات وتدريب الباحثين باعتباره رأس الرمح في تحقيق النهضة الزراعية والصناعية.

2/12 محور التجارة:

2/12/1 ترقية وتطوير القدرات التنافسية للسلع الوطنية في الأسواق بالإعتماد على الميز النسبية للسلع الوطنية.

- 2/12/2 إيجاد وسيلة ناجعة لترشيد الواردات بما يحقق التوازن في الميزان التجاري .
- 2/12/3 حماية الصناعات الوليدة والناشئة وذلك بتفعيل قوانين المعالجات التجارية (مكافحة الإغراق، الدعم، والحماية).
- 2/12/4 تتبنى الدولة حزمة من الإجراءات التي تدعم قضايا إنتاج السلع السودانية وتنظم تجارة الحدود.
- 2/12/5 الإهتمام بالعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية وحفظ حقوق الملكية للمنتجات السودانية ذات الخصائص المميزة.
- 2/12/6 تحرير تجارة الخدمات وبخاصة القطاعات المرتبطة بحفز التبادل التجاري بصورة تعظم مكاسب السودان الاقتصادية.
- 2/13 محور الاستثمار :**
- 2/13/1 تشجيع التصنيع الزراعي والتوسع فيه بزراعة المحصولات والتوسع في الانتاج البستاني.
- 2/13/2 الإستمرار في الإعفاء الكامل لضريبة الأعمال على الإستثمارات الزراعية.
- 2/13/3 الإستمرار في الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على التجهيزات الرأسمالية والمشروعات الزراعية والصناعية، مع المحافظة على الأراضي الزراعية ومنع زحف السكن عليها.
- 2/13/4 التركيز على الإستثمارات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية وزيادة الصادرات وإحلال الواردات، ورفع كفاءة القطاع التقليدي وتوفير التمويل الضروري ورفع كفاءة العاملين فيه.
- 2/13/5 تحويل السودان ليكون مركزاً عالمياً لإنتاج وتسويق اللحوم الحلال واللحوم الصحية المنتجة من الأنعام التي تعيش على المراعي الطبيعية في المناطق الخالية من الأمراض وخالية من التلوث ومن المعاملة بالهرمونات.
- 2/13/6 تشجيع إقامة المشروعات الإستثمارية التي تسهم في إقامة البنيات التحتية وتستخدم التقنيات الحديثة وتستخدم مدخلات الإنتاج المحلية ومنها الإمتيازات والتسهيلات والأراضي بسعر تشجيعي وإزالة الموانع مع الأهالي.
- 2/13/7 إلزام المستثمرين في قطاع الزراعة بزراعة 25% من المساحة قمحاً و5% بالمواالح.
- 2/13/8 مراعاة مستويات الحكم والتنسيق بينها في قضايا الإستثمار.
- 2/13/9 تحفيز المستثمرين عند تنفيذ مشروعات بتبني مشروعات المسؤولية الإجتماعية للمواطنين حسب حاجة المنطقة.
- 2/13/10 منح وسائل النقل للقطاع الزراعي بعد تسليم الموقع وتحديد العدد والنوع ليكون منح الإعفاء للعربات الإدارية مرة واحدة.

3/ مجال التنمية الاجتماعية والثقافية:

3/1 محور العمل والموارد البشرية والتدريب:

3/1/1 تعتمد الدولة مبادئ الكفاءة والنزاهة في إختيار شاغلي الوظائف القيادية وموظفي الخدمة المدنية وترتكز في ذلك علي التدريب المتواصل لكل العاملين وعدالة توزيعه للإيفاء بمتطلبات الوظيفة وتطور أسس ونظم للتدرج والترقيات من خلال ربط المسار الوظيفي بالتدريب .

3/1/2 التوجه نحو سياسة العمل الحر للخريجين وتوليد فرص العمل لهم من خلال تدريب وتنظيم وتطوير القطاعات الإنتاجية التقليدية وتخفيف الشباب للإستقرار في المناطق الريفية مع تسهيل إجراءات التمويل لهم وتشجيع القطاع الخاص للقيام بدوره في تشغيل الخريجين .

3/1/3 الإستمرار في برنامج إصلاح أجهزة الدولة مع إجراء إصلاح شامل لأداء الخدمة المدنية بتبسيط الإجراءات وإستخدام تقانة المعلومات وتهيئة بيئة العمل مستفيدين في ذلك من كل التجارب العالمية الناجحة في مجالات الإصلاح الإداري .

3/1/4 إعتماد هيكل راتي موحد يعتمد علي مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي من خلال مشروع قومي لترتيب وتقوم الوظائف تتم فيه مراجعة دورية للتأكد من إزالة التشوّهات في الهياكل الراتبية بما يقلل الفروقات في الأجور والمعاشات ويساعد في بناء نظام معاشي عادل يحقق العيش الكريم للعاملين بعد تقاعدهم .

3/1/5 التمييز الإيجابي للمرأة العاملة وإعادة النظر في تشغيل الأطفال وتوفير الحماية القانونية لهم .

3/1/6 إعتماد سياسة وطنية لهجرة العمالة السودانية تساعد في إتاحة الفرص للعاملين وعدم التأثير علي الأداء الكلي بالسودان مع فتح الأسواق الإقليمية والعالمية للعمالة السودانية مستفيدين من علاقات السودان العربية والإفريقية والعالمية .

3/1/7 ربط مخرجات التعليم العالي بإحتياجات سوق العمل من الكادر البشري لمقابلة النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة من خلال الإهتمام بالتدريب المهني والحرفي والتقني والتقني وربطه بالقطاع الصناعي مع دعم مراكز التدريب المهنية والحرفية القائمة وتوسيع شبكتها لتشمل كل الولايات .

3/1/8 التأكيد علي دور القطاع الخاص في المساهمة في تنفيذ الخطة القومية للتدريب ودعم مراكز البحوث العلمية في مجالات التنمية البشرية المختلفة .

3/1/9 إعتماد سياسة للتطوير المهني المستمر تركز علي التأهيل والتدريب والحوكمة تساعد في عدالة الفرص والإيفاء بمتطلبات الوظيفة وتلبية حاجات سوق العمل من خلال ترقية

الآداء بمراكز التدريب ووضع المواصفات والمناهج الحديثة لها وتحسين بيئة التدريب .
3/1/10 الإهتمام بالموارد البشرية بإعتبارها وظيفة إستراتيجية للدولة و التحول نحو
النظم والتقنيات الإلكترونية في إدارة الموارد البشرية من خلال تبني السياسات
والإستراتيجيات المبنية علي الأدلة والبراهين العلمية والتي تعتمد علي قواعد بيانات
محكمة تساعد في حصر الموارد البشرية وقدراتها وتفعيلها مما يمكن عدالة توزيعها ورفع
مستوي تأهيلها بما يحقق أقصى درجات الإستفادة والكفاءة في العمل في جميع أنحاء
البلاد .

3/1/11 الإهتمام بتطوير الموارد البشرية بالتدريب والتأهيل المهني والتقني وعمل
البحوث العلمية والإهتمام بالبحث العلمي من خلال تمكين المجلس القومي للتدريب
وإنشاء صندوق قومي للتدريب مع إعطاء تمييز إيجابي لمناطق النزاعات والمناطق المتأثرة
بالحرب للمساهمة في تنميتها .

3/2 محور التعليم والبحث العلمي:

3/2/1 تأكيد الدولة مسئوليتها بمجانبة التعليم والزامية التعليم الأولى من خلال رفع ميزانية
التعليم الى نسبة لا تقل عن 6% من (الدخل القومي الاجمالي) بما يمكن من القيام بزيادة
كفاءة وجودة التعليم من خلال تشجيع البحث العلمي وتحسين البيئة التعليمية ويضمن
العدالة في تقديم الخدمة وتوزيع المعلمين بما يقلل الفروقات بين أشكال التعليم المختلفة .
3/2/2 تطوير المناهج الدراسية لتناسب مع نمو التلميذ وتلبي حاجتنا لتأسيس الهوية
السودانية وتعزيز مبادئ المواطنة لديه من خلال تأصيل المناهج والعلوم وربط المناهج
بالسياسة التعليمية للدولة من خلال الدراسة باللغة العربية في المراحل الأولية ، التوسع في
التعليم الفني أفقيا ورأسيا ، دعم وتشجيع التعليم التقني وتطوير معايير ضابطة للتعليم
الخاص والأهلي ، مع تعظيم دور خريجي التعليم التقني وتحسين خدمتهم .

3/2/3 جعل المعلم محور التركيز في العملية التعليمية من خلال تحسين أوضاعه وتحديد سن
معاشه للاستفادة من الخبرات التراكمية القادرة على العطاء من خلال التدريب المستمر ورفع
مستوياته عبر مراكز التدريب والتأهيل بالمركز والولايات و إعادة مسئولية تدريب وتأهيل
المعلمين لكليات التربية لمعلمي الأساس بالجامعات .

3/2/4 ربط نظام التعليم في السودان بسوق العمل الداخلي والخارجي وذلك بتأهيل
وتدريب الفرد المدرك لأهمية الانتاج مركزين في ذلك على التعليم الفني والتقني والحرفي بما يؤكد
مساهمة قطاع التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التركيز على
البحث العلمي واقتصاد المعرفة واستخدام النظم المتطورة في مجالات التقانة والمعلومات تعزيزا
للعلاقات بين القطاعات الانتاجية والخدمية ومؤسسات التعليم العالي .

3/2/5 الإهتمام بالبحث العلمي ورعايته بتخصيص نسبة من الدخل القومي له مع

تشجيع الابتكار والاختراع والابداع مركزين على قضايا اقتصاديات المعرفة والتقانة والمعلومات بما يمكن من دعم التنمية في البلاد واعطاء أولوية لمعاهد الحضارات الباحثة في الحضارة السودانية وتشجيع قضايا التراث والثقافة والاهتمام بالآثار وتسييل الضوء عليها .

3/2/6 تستمر الدولة في توفير الدعم اللازم لتوفير فرص التعليم العالي للطلاب الفقراء وأصحاب الحاجات الخاصة مع دعمها لاعادة الداخليات للمناطق الريفية ومناطق الرحل والمناطق المتأثرة بالحرب مع تعزيز ثقافة قبول الآخر بين الطلاب بالجامعات نبذا للعنف من خلال نشر ثقافة التعايش السلمى وسن اللوائح والقوانين .

3/2/7 الاهتمام بالاستاذ الجامعى وتحسين شروط خدمته مع الالتزام بالمعايير والشروط الأساسية لتعيينه ووضع رؤية لمعالجة قضية الهجرة واعطاء مجالس الجامعات الحق في ترشيح مدراء الجامعات من ذوى الخبرة والكفاءة .

3/2/8 تعزيز وتعليم اللغات الحية وادخالها في المقررات التعليمية لمواكبة التطور العلمى مع انتشار مراكز لتطوير اللغات المحلية بالجامعات .

3/2/9 تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في قطاع التعليم العالى والبحث العلمى مع تطوير معايير ضابطة له بما يتماشى والسياسة التعليمية الحديثة والأهداف العامة للدولة من خلال تحفيز القطاع الخاص باحتساب مساهمتهم في ضريبة أرباح الاعمال .

3/2/10 التوسع الرأسي في مؤسسات التعليم العالى القائمة بإضافة تخصصات حديثة بالتركيز علي التخصصات التقنية مع إعادة النظر في الانتشار الأفقي بمعايير علمية .

3/3 محور الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات :

3/3/1 توطين وتطوير قطاع الاتصالات وتقانة المعلومات من خلال ترقية البنية التحتية و انتشارها واستخدامها وتأمينها معتمدين في ذلك على الاهتمام بالبحوث التطبيقية والتطوير تشجيعا للتميز والابتكار في اختراعات ICT بما يساهم في تجويد مخرجات التعليم العالى ويهيء مناخ مناسب لجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية لهذا القطاع تعزيزا لدوره الرائد في التنمية المستدامة .

3/3/2 اعتماد برامج وتطبيقات الحكومة الإلكترونية مشروعاً مركزياً لدعم التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والاعلامية والخدمية لتحقيق أعلى درجات الكفاءة لنظم الخدمة المدنية وصولاً للمعرفة والمجتمع الرقمى بما يعزز المردود الإقتصادي لقطاع ICT .

3/3/3 التوسع في الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يحقق سهولة الوصول الشامل الى الشبكة العنكبوتية وخدمات الاتصال والمعلومات والبريد كحق أصيل للمواطن مع الحرص على ضمان حقوق الدولة في قضايا الاتصالات والبريد وتقانة المعلومات ونشرها وتعميمها من واقع الدستور والتجارب الدولية المناظرة.

3/3/4 اعتماد القوانين والمعايير والنظم للاتصالات وتقانة المعلومات والبريد والحرص على تحديثها ومواكبتها بما يضمن سلامة وصحة الانسان والمحافظة على البيئة من خلال تفعيل وتحديث آليات المراقبة للمخاطر المختلفة واستصحاب قضايا السلامة في الاستثمارات في قطاع الاتصالات مع ضمان سرية وجودة ومأمونية الخدمات وخصوصيتها بحيث لايسمح باستخدام قنوات الاتصالات بغير تحديد هوية المتصل.

3/4 محور الصحة :

3/4/1 تركز الدولة على حق المواطن في الصحة بنشر وإتاحة الخدمات الصحية وعدالة توزيعها مع ضمان الحماية المالية لجميع فئات المجتمع خاصة الفقراء والشرائح الضعيفة بزيادة الإنفاق على الصحة ومن خلال بناء نظام صحي لا مركزي ومرن محوره الإنسان ، مدعوماً بالقوانين والتشريعات التي تحدد العلاقة بين المستويات المختلفة وتقوي نظم تقديم الخدمات بتعزيز التنسيق وتفعيل آليات المساءلة والشفافية والمحاسبة في النظام .

3/4/2 تعزيز وتوسيع نطاق الخدمات الصحية المتكاملة ذات النوعية الجيدة والمعتمدة على التقنية الحديثة بالتركيز على قضايا طب الأسرة وصحة الأمهات والأطفال وتعزيز التغذية ومكافحة الأمراض المعدية وغير المعدية وذلك من خلال الإهتمام بالكوادر الصحية وتحسين أوضاعهم وتعزيز أخلاقيات المهنة لكل العاملين الصحيين ، مع إعادة تعريف دور العاملين الصحيين وفق المعايير الدولية ومعالجة أثر الحصار على تدريبهم وبناء قدراتهم .

3/4/3 إنشاء نظام معلومات صحية موحد ومتكامل وشامل ودقيق يعتمد عليه وبتقنية حديثة لتسهيل إتخاذ القرارات ووضع الخطط والسياسات المبنية على الأدلة والبراهين بكل المستويات بما يشمل تقوية القدرات البحثية خاصة في مجالات الأمراض وبحوث النظم والسياسات الصحية .

3/4/4 ضمان توفير الأدوية ، المنتجات الصيدلانية ، والتقنيات الطبية ذات الجودة وسهولة الحصول عليها وسلامة وكفاءة إستخدامها مع تعزيز الإستخدام الرشيد لها والتركيز على تطوير الصناعة الوطنية الدوائية بالإهتمام بتوفير البنيات التحتية لها ومطابقتها للمواصفات العالمية تحقيقاً للإكتفاء الذاتي ومساهمة في دعم الإقتصاد الوطني ، مع بناء نظام رقابي قوي وفاعل للأدوية والأجهزة والمعدات الطبية وتبني سياسات وإجراءات تقلل وتعالج آثار الحصار الإقتصادي على قطاع الدواء والمعدات الطبية .

3/4/5 معالجة المهددات الإجتماعية والبيئية للصحة وتثبيت قضايا الصحة في جميع السياسات بالتركيز على قضايا الصحة البيئية والمدرسية .

3/4/6 تقليل الضرر المتوقع والتخفيف من آثار الطوارئ الصحية والكوارث عبر تقوية النظام الصحي والمجتمعي وبناء القدرات الوطنية المطلوبة لتعزيز إستدامة ومرونة وقدرة النظام الصحي على التكيف والإستجابة لمختلف حالات الطوارئ وتبني حلول دائمة تربط

الإستجابة الإنسانية الطارئة بالتنمية المستدامة وبمشاركة فاعلة للمجتمعات المحلية والدولية مع التنفيذ الكامل لمتطلبات اللوائح الصحية الدولية بما يضمن تحقيق الأمن الصحي وإستدامته .

3/5 محور العمل الإجتماعي وتخفيض حدة الفقر:

- 3/5/1 إقامة دولة العدالة الإجتماعية بتقوية وتوسيع وتفعيل آليات الحماية والرعاية الإجتماعية وتركيز العمل الإجتماعي بما يتوافق والقيم الفاضلة ، للمساهمة في تقليل حدة الفقر من خلال قواعد بيانات ومعلومات متكاملة عن الفقراء وإحتياجاتهم وإنشاء صندوق قومي للأمان و الحماية الإجتماعية يعمل علي التداخلات والحزم المتكاملة لمحاربة الفقر بالدعم المباشر ، توفير سبل العيش عبر التمويل الأصغر والتدريب للأسر .
- 3/5/2 تعتمد الدولة أهداف التنمية المستدامة 2030م بما يتوافق والقيم الإسلامية الفاضلة وأولويات الدولة في خططها ربع القرنية من خلال إعلاء قيم التكافل المجتمعي وحشد الموارد والأجهزة السياسية والتنفيذية والمجتمعية وتوفير التمويل الوطني لجذب الدعم الخارجي لها .
- 3/5/3 تعظيم شعيرة الزكاة وتحقيق الشفافية الكاملة في جمعها وتوزيعها وفق المصارف الشرعية لها .
- 3/5/4 تكفل الدولة للمواطنين توفير المقومات الأساسية للعيش في حياة حرة كريمة يؤمن لهم فيها الدخل المناسب من خلال محاربة الفقر وزيادة فرص العمل عبر مشروعات الأسر المنتجة بالتركيز علي الزراعة والصناعات التحويلية معتمدين في ذلك نظم الحاضنات النموذجية للأعمال المختلفة مع التوسع في توفير المأوي والسكن لذوي الدخل المحدود والشرائح الضعيفة .
- 3/5/5 تعتمد الدولة التغطية الشاملة بالتأمين الصحي بما يكفل حماية الأفراد والأسر من المخاطر الصحية ويمنع دخولهم دائرة الفقر وذلك بتوسيع مظلة التأمين لكافة شرائح المجتمع ودخول الدولة كمساهم أصل في تغطية تكلفة الإشتراك للفقراء والمعاشيين وذوي الدخل المحدود .
- 3/5/6 تمكين الأسرة من القيام بدورها الإيجابي في المجتمع مع مراجعة التشريعات الخاصة بحماية حقوق الأسرة وضروة رعاية وحماية كبار السن وإلزام أسرهم وذويهم برعايتهم .
- 3/5/7 تكفل الدولة للمرأة كافة الحقوق المدنية والإقتصادية والسياسية وتلتزم بتمكينها من ممارسة حقوق المواطنة المتساوية .
- 3/5/8 تؤكد الدولة علي إهتمامها علي رعاية الطفولة وضمان تنشئتها، التعليم الجيد لها مع ضمان حمايتها من التشرد وعمالة الأطفال وتأكيدا علي رعاية حقوق فاقد الأبوين .
- 3/5/9 تبني الدولة التمييز الإيجابي لذوي الإعاقة وكفالة حقوقهم المدنية والسياسية والإقتصادية وحقهم في التعليم والتدريب والعمل من خلال إحصائهم وتطوير برامج

إدماجهم في المجتمع عبر سياسات وتشريعات عادلة .

3/5/10 تبني الدولة رعاية حقوق المعاشيين وتحسين المعاش دورياً ليوازي تغييرات

الأجور مع تسهيل إجراءاتهم لضمان الحياة الكريمة لهم وإعتماد مبدأ الشفافية والمراجعة لكل إستثمارات صناديق الضمان الإجتماعي والمعاشات .

3/5/11 تثنم الدولة دور منظمات المجتمع المدني وتدعمها لتؤدي دورها في ربط

النسيج الإجتماعي والتنموي بما يؤكد مبدأ الشراكة الفاعلة للمجتمع في نهضة البلاد ويساعد علي تحقيق سودنة العمل الطوعي لتحقيق السيادة الوطنية وتقليل ثقافة الإعتماد علي المعونات معززين بذلك التحول لقضايا الإعمار والتنمية في العمل الإنساني .

3/5/12 رعاية حقوق النازحين والعائدين وحمائتهم والحفاظ علي حقوقهم في حرية

التنقل وإختيار محل الإقامة في إطار المواطنة مع تقديم الدعم والمساعدات لهم ورعاية مصالحهم وحشد الموارد اللازمة لخدماتهم من كل الجهات المعنية مع الحفاظ علي حقوق اللاجئين وفقاً للإتفاقيات الدولية .

3/5/13 معالجة أوضاع المتأثرين بالخصخصة وأسرههم .

3/6 محور الثقافة والتوجيه ورعاية الشباب :

3/6/1 قطاع الثقافة :

3/6/1/1 الإعتراف بالتنوع الثقافي والإجتماعي والعربي بالسودان مع إبراز محاسنه وحسن

إدارته وتوظيفه لرسم إطار ومحتوى القيم العامة للمجتمع بما يساعد على الإنصهار

الإجتماعي ويقوي الوحدة الوطنية ويغرس قيم السلام وإشاعة الحرية والحوار والديمقراطية

ويعزز الإنفتاح الإيجابي على القيم الإنسانية العالمية الداعمة لقيمنا المحلية من خلال البرامج

التي تساعد في تغيير نمط الحياة لدى الإنسان السوداني وتأكيد دور الأسرة في زرع الوطنية

والقومية في وجدان النشء وتربية الأجيال على معرفة حقوق ووجبات الفرد والمجتمع وتجاه

الوطن وتعلم أسس دولة القانون .

3/6/1/2 حماية وصون التراث الوطني ورفع مستوي الوعي بإنتاج ونشر المعرفة التاريخية مع

الإهتمام بالآثار واللغات والجينات الوراثية التي تمتن الصلات والروابط بين السودانين

والتأكيد على رعاية العلاقات بين المجموعات السودانية من خلال إنشاء المؤسسات

والجمعيات والمراكز التي تقوي علاقات السودانين وتشجع على إستمرارها ، مع الإهتمام

بتكريم الرموز السياسية والثقافية والفكرية والإجتماعية بنشر سيرتهم ووضعها في المناهج .

3/6/1/3 إدماج المحاربين والعائدين من الحرب في المجتمع المدني بإعتماد سياسات وخطط

مبنية على النهج العلمي و معدة بواسطة مختصين .

3/6/1/4 الاهتمام باللغات المحلية التي تتحدث بها المجموعات المختلفة

وتشجيع كتابتها وإدخالها المراحل الأولية بما يعزز التواصل الاجتماعي ويربط المجتمعات المحلية بالتعليم .

3/6/2 الشباب والرياضة:

3/6/2/1 تقوية وتنمية الشعور بالانتماء القومي لدى الشباب بما يعزز وحدة الهوية وينشر ثقافة الحوار والاعتناء بالشباب مركزين على تطوير ورعاية المواهب الشبابية في المجالات المختلفة تشجيعاً لهم وشحذاً لهمهم وحماية لهم من الغزو الثقافي والاستلاب الفكرى والتطرف والغلو ونحسيناً لهم من المشاكل والامراض الصحية والاجتماعية من خلال الابتكار في أساليب ومناهج تدريب الشباب عبر شبكة من المراكز المتطورة تنتشر بالمركز والولايات وتشجيع الاستثمار في صناعة المعينات الرياضية والثقافية ودور النشر .

3/6/2/2 تعزيز جسور التواصل إقليمياً وعالمياً في مجال الثقافة ورعاية الشباب مع تفعيل وتقوية دور المنظمات الشبابية الطوعية واعمال الدبلوماسية الشعبية ودعم برامجها وأنشطتها وضمان المشاركة في المحافل الدولية للشباب في المجالات المختلفة بما يعزز الصورة الذهنية للشباب السوداني .

3/7 محور الارشاد والاقواف:

3/7/1 الاعتراف بالتنوع الثقافي والاجتماعي وحسن ادارته وتوظيفه بما يرسم الإطار العام للمجتمع ويغرس قيم السلام والوحدة الوطنية وإشاعة الحرية و الحوار والمجادلة بالحسنى بين مختلف مكونات المجتمع محققاً لأهداف الأمة ووحدها مع إعطاء الثقافات المحلية حظها من المنظر الأعلى .

3/7/2 نشر ثقافة الوقف وإستثمار الوقف وتوظيفه إجتماعياً وثقافياً .

3/7/3 ضمان حرية العقيدة ورعاية دور العبادة وحمايتها .

تنفيذ السياسات العامة للدولة ومتابعتها وتقييمها

1. تنفيذ السياسات العامة

الإلتزام بالسياسات العامة للدولة واجب على كل أجهزة الدولة الرسمية ومؤسساتها، كما أنه واجب على كل المواطنين الإلتزام بمقتضياتها وعدم إتخاذ أي إجراءات أو مواقف تتعارض مع السياسات العامة للدولة .

قد يتطلب تنفيذ السياسات العامة للدولة إعداد تشريعات وقوانين لغرض الإلتزام بها، إذ أن حاكمية بعضها لا تتأتى إلا بموجب القانون، بينما يمكن تحويل بعض السياسات العامة إلى

برامج ومشروعات وأنشطة لتنفيذها خلال فترة زمنية محددة، كما قد يتطلب الأمر إصدار قرارات تتخذها السلطة المختصة، قومياً وولائياً ومحلياً، لتنفيذ بعض السياسات العامة. وفقاً للسياسات العامة المعتمدة تعمل أجهزة الدولة المختلفة على تحديد أهدافاً كمية لتنفيذ هذه السياسات، وتحدد مؤشرات قياس هذه الأهداف، وحساب هذه المؤشرات بصفة دورية للتحقق من تنفيذها وعدم الإنحراف عنها، ووفقاً لكل ذلك تحدد الوحدات الحكومية السياسات التشغيلية لها بما يتسق والسياسات العامة والأهداف المرسومة.

2. متابعة تنفيذ السياسات العامة وتقويمها

لتنفيذ السياسات:

1. تشكل لجنة لمتابعة تنفيذ السياسات، وتنعقد كل ستة أشهر.
2. تشكل لجنة من الوزارات ذات الصلة للمتابعة.
3. تتم متابعة تنفيذ السياسات العامة للدولة عبر مستويات مختلفة متكامل وتتأزر ضمن منظومة إصلاح الدولة، لتحقيق الغايات المرجوة وذلك على النحو التالي:

(أ) رئيس الوحدة:

يعتبر رئيس الوحدة، سواء كان وكيلاً أو مديراً عاماً، هو المسؤول الأول عن متابعة تنفيذ السياسات العامة للدولة فيما يلي وحدته، وعليه يقع عبء وضع الإستثمارات والنماذج التي تؤدي إلى تدفق المعلومات والبيانات الدقيقة والموثوقة، ثم تصنيفها وتبويبها وتحليلها وإستخلاص النتائج منها، بغرض إنتاج المؤشرات التي تعين على التقييم وتقويم الأداء وتبيين الإنحراف وأسبابه وكيفية معالجته، وتقديم التوصيات التي تعين على ذلك.

(ب) الوزير أو الوالي:

يعبر الوزير أو الوالي عن الإرادة السياسية للدولة، وهو المعني بحراسة السياسات العامة لها، فالسياسات العامة هي دوماً مسؤولية القيادة، تراقب تنفيذها بالتقارير المباشرة والزيارات الميدانية.

يتخذ الوزير أو الوالي القرارات والإجراءات المناسبة لتأكيد الإلتزام بالسياسات العامة ومعالجة الإنحرافات أولاً بأول.

(ج) مجلس الوزراء:

يجيز مجلس الوزراء السياسات العامة للدولة ويقدمها رئيس مجلس

الوزراء لإجازتها مبدئياً ، ويحاسب مجلس الوزراء أعضائه على حسن تنفيذها لذلك يتوقع أن يتضمن قرار مجلس الوزراء بإجازتها التوصيات التالية :

1. تنشأ لجنة تضم الوزارات ذات الصلة لمتابعة إلتزام الوزارات بالسياسات .
 2. تلتزم أجهزة الدولة المختلفة بما ورد بوثيقة السياسات العامة للدولة .
 3. تستوعب الوزارات في خططها وبرامجها ومشروعاتها وتحولها إلى برامج تنفيذية في الخطة الثالثة 2017م – 2018م ، وفي خطة العام 2018م .
 4. تقدم الوزارات تقارير دورية عن سير انفاذها للسياسات العامة للدولة .
- يكون مناسباً أن يعقد مجلس الوزراء إجتماعين خلال العام لتلقي تقرير في هيئة مؤشرات عن سير تنفيذ السياسات العامة للدولة، يخصص الأول لمعالجة الإنحرافات بينما يخصص الإجتماع الثاني للتقويم الكلي للأداء.
- تنشئ الأمانة العامة لمجلس الوزراء في هيكلها التنظيمي والوظيفي قسماً يختص بمتابعة تنفيذ السياسات العامة للدولة، يحدد مؤشرات قياس التقدم في تنفيذ السياسات العامة ونماذج التقارير المطلوبة من الوزارات والولايات للمتابعة والتقويم، وتنشئ الوزارات قسماً للسياسات داخل إدارات التخطيط.
- (د) تعرض وثيقة السياسات العامة للدولة بعد اجازتها من قبل مجلس الوزراء على اللجنة التنسيقية العليا برئاسة الجمهورية لاعتمادها قبل إيداعها المجلس الوطني للاجازة النهائية .
5. تلتزم الوزارات بالمراجعة لسياساتها وخططها .
 6. لا تعتمد أي خطط أو مشروعات إلا بمرجعية السياسات العامة للدولة .